



الداخلية

جوان 2019 العدد 04



السيد صلاح الدين دحمون يستلم مهامه
كوزير للداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية:

” على كل واحد منا أن يضع
خدمة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار “



من أجل موسم
اصطياف ناجح



مجنّدون لمواجهة
كل المخاطر الكبرى
رقم أخضر جديد

N° Vert 1021



وزير الداخلية يشرف
على الاحتفالات المخلدة
للذكرى الـ 57
لتأسيس الشرطة



الفهرس

من صفحة
3-2

○ السيد صلاح الدين دحمون يستلم مهامه
كوزير للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية «مجنودون لضمان استمرارية خدمات
المرفق العمومي»

من صفحة
17-4

○ احتفاليات اليوم الوطني للبلدية
ضرورة مرافقة تحولات البلدية الجزائرية

من صفحة
31-18

○ عمل تحضير و تنسيق قطاعي مكثف من اجل
موسم اصطياف ناجح



من صفحة
45-32

○ تخرج الدفعة 48 «العقيد سي الحواس» للمدرسة
الوطنية للإدارة «مولاي أحمد مدغري»

من صفحة
59-48

○ وزير الداخلية يشرف على حفل تخرج دفعة
موحدة للشرطة

من صفحة
63-61

○ وزير الداخلية يكرم عريف الحماية المدنية
السيد عبد القادر سحنون





من صفحة
75-69

○ جهود متعددة القطاعات لبعث الديناميكية
التنموية بعاصمة الجنوب



من صفحة
79-76

○ مشاريع جوارية لتحسين الإطار المعيشي
لمواطني ولاية بشار

من صفحة
94-90

○ اللقاء الوطني حول ظاهرة الحرقه نحو مقاربة
مدمجة وتشاركية لتكفل أمثلا بالشباب

من صفحة
97-95

○ تسيير المرحلة الإنتقالية وفق المقتضيات
الدستورية



من صفحة
103-100

○ تعزيز صلاحيات الولاة المنتدبين لفعالية
أكبر في تسيير الشأن المحلي

مجلة
الداخلية

مسؤول النشر:

رئيس ديوان وزير الداخلية
و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
السيد عبد الحميد عيادي

رئيسة التحرير:

السيدة إيمان حاج جيلاني
- مكلفة بالدراسات و التلخيص

فريق التحرير:

خلية الاتصال- ديوان وزير الداخلية
و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

الهاتف / العنوان

قصر الحكومة،
شارع الدكتور سعدان، الجزائر
021.73.23.40

الإنجاز الفني

المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار
فرع إتصال وإشارات

الطبع

وحدة الطباعة الرويبة

من صفحة
116-114

○ وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية يثني على
بطولة عناصر المنتخب الوطني
لكرة القدم



السيد صلاح الدين دحمون يستلم مهامه كوزير للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

بعد تعيينه على رأس وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بعد ما كان أميناً عاماً لها، إستلم السيد صلاح الدين دحمون يوم الثلاثاء 02 أفريل 2019 مهامه خلفاً للسيد نورالدين بدوي الذي تم تعيينه وزيراً أولاً في 11 مارس الماضي.



خلال مراسم تسليم المهام، دعا السيد الوزير الأول إطارات وموظفي قطاع الداخلية إلى دعم ومرافقة وزير الداخلية بهدف تلبية إحتياجات المواطن الذي يعتبر في قلب اهتمامات كل الإستراتيجيات الحكومية، بالإضافة إلى ضمان أمن الدولة والمواطنين والممتلكات العمومية والخاصة، وذلك قصد بلوغ مبتغى الجزائر الجديدة المعبر عنه من طرف المواطنين بكل وعي ومسؤولية.



من جهته، أكد وزير الداخلية السيد صلاح الدين دحمون على مواصلة المشاريع ومواجهة التحديات الراهنة من أجل ضمان السير الحسن للهيئات التابعة للوزارة في كل التراب الوطني. في هذا الإطار، حث السيد صلاح الدين دحمون على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين المرفق العمومي، والإسراع في وتيرة التحضير للعديد من الملفات لاسيما المتعلقة منها بموسم الإصطياف، الدخول الإجتماعي وعصرنة الإدارة. في الختام أشاد السيد وزير الداخلية باحترافية كل الأسلاك الأمنية وعلى رأسها الجيش الشعبي الوطني.



السيرة الذاتية للسيد صلاح الدين دحمون

«مجدون لضمان استمرارية خدمات المرفق العمومي»



النشأة و التكوين



ولد السيد صلاح الدين دحمون في 08 ديسمبر 1964 بولاية قلمة. بدأ مساره التعليمي بمسقط رأسه حيث درس في ابتدائية الفتح ما بين 1971 و 1973 ليواصل دراسته في هذا الطور بولاية برج بوعريش على مستوى مدرسة بن طيب عبد الرشيد. تحصل على شهادة التعليم المتوسط من متوسطة ابن باديس الغربية سنة 1981 و شهادة البكالوريا من ثانوية السعيد زروقي سنة 1984، بعدها انتقل إلى العاصمة للالتحاق بالمدرسة الوطنية للإدارة التي تخرج منها سنة 1988 متخصصا في إدارة الصحة. تدرّج السيد صلاح الدين دحمون في المسؤوليات وتقلّد العديد من المناصب الهامة على مستوى الإدارة العمومية في قطاعات وزارية مختلفة منها:

أهم المناصب التي تقلدها السيد الوزير :



كما شغل السيد صلاح الدين دحمون مناصب أخرى منها:

- ❑ عضوا لعهدتين بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،
- ❑ رئيسا للجمعية الوطنية لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة .
- إضافة إلى إشرافه على متابعة وتجسيد مجموعة من الإصلاحات التي عرفها قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المتعلقة على سبيل المثال برقمنة سجل الحالة المدنية، تعميم الوثائق البيومترية، تبسيط الإجراءات الإدارية وكذا مختلف البرامج التنموية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- نائب مدير بالقطاع الصحي لبئر مراد رايس بالعاصمة (1988-1989)،
- نائب مدير المستشفى الإختصاصي في الأمراض المعدية «الهادي فليسي»، مستشفى القطر سابقا (1989-1993)،
- مدير للمستشفى الإختصاصي في الأمراض المعدية «الهادي فليسي» (1993-2003)،
- مدير الإدارة العامة بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات (2003-2005)،
- مدير للمالية والوسائل بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات (2005-2010)،
- مدير للمالية والوسائل بوزارة التكوين والتعليم المهنيين (2010-2016)،
- رئيسا لديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (2016-2017)،
- أمينا عاما لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (2017-2019)،
- ليتم تعيينه يوم 31 مارس 2019 وزيرا للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

تخليد و ذكرى # اليوم الوطني للبلدية

إصلاح تخصيصات الصندوق الوطني للضمان والتضامن للجماعات المحلية وهذا فضلا عن القرار القاضي بإعادة تفعيل صندوق تنمية الولايات الجنوبية ولايات الهضاب العليا لمرافقة إستراتيجية إعادة تنظيم الأقاليم المحلية من خلال الولايات المنتدبة والمقاطعات الإدارية المستحدثة التي تم تعميمها لتشمل مدننا الكبرى والجديدة، ضمن إستراتيجية التقرب من المواطن أكثر و الإستجابة السريعة لحاجياته المتنامية.

خلال الكلمة الرسمية بالمناسبة، تم التذكير بأهمية الإحتفال بهذا اليوم الذي تم تكريسه رسميا واعتباره مناسبة أخرى للوقوف وقفة تقدير وإجلال لشهداء الواجب الوطني والتعبير لعائلاتهم عن عرفان الجزائر شعبا ودولة لعطائهم. في هذا الإطار، أشار وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى أن الحكومة لا تدخر أي جهد من أجل دعم وتعزيز التنمية المحلية وهو ما تعكسه الإصلاحات المقررة مؤخرا لاسيما



ميز هذا اليوم الدراسي مداخلات أكاديميين وباحثين جامعيين ومسؤولين على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث تم تناول مواضيع خاصة بسير البلديات ونشاط المنتخبين المحليين والتنمية المحلية المستدامة القائمة على التسيير الجيد للنفايات والفعالية الطاقوية والوقاية من المخاطر، بالإضافة إلى عرض روبرتاجات وثائقية حول التحولات ومختلف الرهانات التي تشهدها البلدية.

عرف اختتام اللقاء إمضاء إتفاقية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والوكالة الوطنية للنفايات، متعلقة بمرافقة



الجماعات المحلية في مجال تطوير آليات تسير النفايات المنزلية، بالإضافة إلى تكريم عدد من رؤساء المجالس الشعبية البلدية والإطارات المحلية وموظفي البلديات، وكذا تكريم أول ثلاث بلديات عبر الوطن في مجال استعمال الطاقة الشمسية يتعلق الأمر بورقلة، الأغواط وثنية الحد بتسمسيت.



الطبعة الأولى للدورة الكروية ما بين البلديات تعزيز الجانب الاجتماعي لتقوية العلاقات المهنية

في إطار الإحتفالات المخلدة لليوم الوطني للبلدية المصادف لـ 18 جانفي من كل سنة، برمج الهيكل المركزي للشؤون الإجتماعية المقابلة النهائية في كرة القدم بين الفريق الممثل لولاية وهران والفريق الممثل لولاية بجاية يوم الأربعاء 16 جانفي 2019 بملعب 05 جويلية الأولي بالجزائر العاصمة .



وتأتي هذه المباراة كخاتمة للدورة الوطنية في كرة القدم لفائدة عمال وموظفي الجماعات المحلية والتي عرفت مشاركة واسعة لممثلي 1050 بلدية والتي تندرج ضمن إستراتيجية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال التكفل بالشؤون الإجتماعية لموظفي القطاع من خلال مختلف الخدمات ذات الطابع الطبي، الإجتماعي، الثقافي والرياضي، حيث عرفت إشادة كل المعنيين من خلال دورها الكبير في تقوية الروابط الإجتماعية للموظفين وخلق جسور تواصل بين منتسبي الإدارة المحلية ما من شأنه تعزيز حس الإنتماء.



كما تم على هامش المباراة النهائية، التي انتهت بفوز فريق بلدية
وهران على حساب فريق بلدية صديق، تكريم عائلة السيد كالب
أحمد، موظف بولاية الجزائر و الذي وافته المنية خلال تصفيات هاته
الدورة وكذا تكريم السيد يوبي أحمد، حكم دولي سابق.



زيارة بلديات الجزائر العاصمة ترقية الخدمات الجوارية ومرافقة الشباب الحامل لمشاريع تنموية

في إطار الإحتفالات المخلدة لليوم الوطني للبلدية، أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على زيارة عمل قاداته إلى المقاطعات الإدارية لولاية الجزائر العاصمة، حيث تمت معاينة مدى تقدم مشاريع التنمية عبر إقليم الولاية، ترجمت بتدشين ووضع حيز الخدمة عدد من المشاريع الجوارية ذات الطابع الاجتماعي و الإقتصادي.



استهلّت الزيارة بوقفة ترحم على روح شهيد الواجب الوطني المرحوم مصطفى بونطة، رئيس المندوبية التنفيذية لبلدية وادي قريش، الذي اغتالته أيادي الإرهاب يوم 1 أوت 1994، عرفانا بتضحيات موظفي وإطارات الجماعات المحلية خلال العشرية السوداء، الذين رفعوا لواء استمرارية الدولة.



تزامنت الزيارة مع إعادة التنظيم الإداري للعاصمة الذي استحدثت المقاطعة الإدارية لسيدى عبد الله على غرار مقاطعات إدارية بالأحياء السكنية الجديدة لولايات عنابة، قسنطينة ووهران وسيواصل من خلال خلق مندوبيات إدارية جديدة، ليواكب النمو والحركية التي تعرفها ولاية الجزائر، ويقرب الإدارة من المواطن ما من شأنه تحسين مختلف الخدمات العمومية المقدمة لاسيما الجوارية منها وكذا التكفل الأمثل بانشغالات الساكنة.

خلال محطات الزيارة، ذكر وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالعناية التي توليها السلطات العمومية إلى استكمال المشاريع السكنية لاسيما بالمدن الكبرى، وعزمها على المضي قدما في برنامج القضاء على السكن الهش والأحياء القصديرية، داعيا السلطات العمومية إلى تحويل المساحات الأرضية

المسترجعة بعد عمليات الترحيل إلى المشاريع الجوارية الضرورية للمواطنين لاسيما في مجالات الثقافة والترفيه والمنشآت الشبانية، وذلك بالشراكة مع المستثمرين من القطاع العام والخاص، كما أسدى السيد الوزير تعليمات صارمة بضرورة استرجاع كل القاعات الرياضية المغلقة في أقرب الآجال، المدرجة ضمن أملاك البلدية وإعادة تهيئتها لصالح الجمعيات الرياضية وتمكين آلاف من الشبان من الاستفادة من هاته المنشآت الجوارية.

في ذات السياق، سمحت الزيارة بفتح فضاءات للترفيه واستقبال الشباب، كإعادة فتح حديقة براغ بباب الوادي ومعهد الموسيقى بالقصة الذي حمل اسم المرحوم عمر الزاهي، وتدشين حاضنة الشركات الناشئة والتي تمثل فضاء توفره السلطات المحلية لمرافقة الشباب الحامل لمشاريع قصد تشجيع الإبداع والإختراع والمقاولاتية، باعتبارها أساس الحركية التنموية المحلية.



نرسيخ الثقافة البيئية لدى النشء الصاعد

في التنظيم الإداري للبلاد عن طريق تقديم بطاقات تقنية وأسئلة تفاعل معها التلاميذ بصورة نالت استحسان كل المشاركين إلى جانب ذلك، إطلع السيد الوزير على نشاطات النادي الأخضر للمدرسة، حيث استفاد هذا الأخير من تكوين في مجال غرس الفسائل والإعتناء بالنباتات لترسيخ احترام البيئة لدى الأطفال.



على هامش الإحتفالات المخلدة لليوم الوطني للبلدية، تم تنظيم درس نموذجي حول البلدية عبر جميع المدارس الابتدائية، كم حضر وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمعية وزيرة التربية الوطنية، الدرس التفاعلي بخصوص البلدية وإنشائها ومهامها بالمدرسة الابتدائية لحديقة الحرية بالعاصمة.

بالمناسبة تم تعريف النشء بمهام ونشاطات هاته الهيئة القاعدية



فضاء للذكرى، عرفان بالتضحيات و تثمين لإنجازات 52 سنة من الوجود

وضع حجر الأساس للمتحف الوطني للبلدية...

شهدت الإحتفالات الرسمية المخلدة لليوم الوطني للبلدية هذه السنة وضع حجر الأساس لأول متحف وطني للبلدية يخلد تاريخ تطور هاته الهيئة القاعدية منذ الإستقلال، حيث أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على إطلاق أشغال الترميم التي ستقام بقصر الداي حسين سابقا والذي سيحتضن هذا الصرح الثقافي الذي سيتعزز به قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وسيسمح بتخليد الموروث الهام لتاريخ البلدية الجزائرية وكذا تطورها على الصعيد القانوني، المادي والاجتماعي.

ويتربع الموقع محل الترميم على مساحة 3.5 هكتار، يتم الانطلاق في أشغال إعادة تهيئة القصر المعروف باسم الثعالبية، التابع للتراث التاريخي للعهد العثماني وفق خصوصياته المعمارية الأصلية، تشرف عليها مؤسسة وطنية خلال أجل انجاز مقدر ب18 شهرا.

و متاحف عبر جميع بلديات الوطن... التشاركية في حفظ التراث المشترك للبلدية

في إطار استراتيجية الدولة الهادفة إلى تكريس مكانة البلدية في البناء المؤسساتي وكذا توعية الرأي العام حول وقار هذه الهيئة كعنصر رئيس في سير الدولة وفاعلا لاغنى عنه في التنمية المحلية، اسدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعليمات لجميع ولاة الجمهورية قصد افتتاح وتهيئة فضاء متحف بلدي على مستوى كل بلدية.



تخليد و ذكرى # اليوم الوطني للبلدية



أهمية البلدية عبر المراحل التاريخية لبلادنا من جهة أخرى، يسمح متحف البلدية إلى تمثيل كل الجماعة الإقليمية ومكوناتها، وتعزيز الشعور بالانتماء. كما تسعى هذه العملية إلى بعث حركة لتقريب المنتخبين المحليين، المواطنين والمثقفين و النخبة المحلية والمجتمع المدني لبناء إرث ثقافي وتاريخي مشترك حول البلدية، حيث تم التأكيد على ضرورة إنتهاج مقاربة تعاونية تشاركية مع مختلف الفاعلين أثناء جمع الأغراض المتحفية، والاتصال مع المسيرين السابقين والمديرين والموظفين البلديين وعائلاتهم بالإضافة إلى الأعيان. وبمناسبة اليوم الوطني للبلدية، تم افتتاح المتاحف البلدية عبر مختلف بلديات الوطن، في جو شهد التفاف مختلف أطراف المجتمع المحلي، فيما سيتم العمل على استكمال هياكلها وإثراء محتوياتها بمساهمة كل أبناء البلدية.

تهدف المبادرة الأولى من نوعها إلى الإعلام، تثمين وتنشيط البلدية في جميع أبعادها بالاستناد على مواردها، مكوناتها والفرص المتاحة لها من خلال عرض للقطع، الصور، وثائق الأرشيف وجميع الوسائل التي تشهد على





البلدية الإلكترونية إطلاق الشباك الموحد على مستوى بلدية الجزائر الوسطى النموذجية

تكوين الملفات الإدارية والتقدم نحو خدمة رقمنة إلكترونية تفتح المجال أمام الخدمات البلدية عن بعد، إحدى آفاق عصرنة الجماعات المحلية.

تحقيق هذا المشروع المدرج في إطار إستراتيجية قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للعصرنة، يتم بفضل تقاطع مجموعة من الأنظمة المعلوماتية التي تم تطويرها على مستوى المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف بالتنسيق مع مختلف مصالح البلدية النموذجية.

في إطار استكمال المشروع القاعدي لعصرنة البلدية وخدماتها المقدمة للمواطنين، شهدت الإحتفالات باليوم الوطني للبلدية الإطلاق الرسمي للشباك الموحد للبلدية الإلكترونية على مستوى بلدية الجزائر الوسطى كمرحلة أولى، ليتم تعميمه بعد ذلك على مستوى باقي بلديات الوطن.

سيسمح هذا الشباك بتسهيل الإجراءات الإدارية على مستوى البلدية بالنسبة للمواطن وتخفيف عناء تنقله بين مختلف المصالح للإستفسار، أو إتمام إجراءات سحب الوثائق أو

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

ਧੰਨਾ ਗੁਰਮਤਿ ਸਾਹਿਬ

التقارير
البلدية
في قلب

2019 خائف: 18

interieur.gov.dz

interieur.gov.dz

[illegible]

عمل تحضيرى و تنسيق قطاعى مكثف



اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة للوفاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه تدابير استعجالية لمجابهة خطر الأمراض المتنقلة عن طريق المياه

قرارات إستعجالية وقائية هامة

بعد الإطلاع على حصيلة عمل مختلف القطاعات في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الممتدة على ثلاث سنوات، أكد السيد الوزير على ضرورة المضي في تنفيذ التدابير المتخذة وتقييم نتائجها ومواصلة للمجهودات المبذولة في جميع القطاعات، اتخذ السيد الوزير القرارات الإستعجالية التالية:

- 1- رفع البرنامج الخاص بالإستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه واقتراح عرضه على الحكومة لاعتماده كخطة عمل مستقبلية فيما يخص هذا الملف.
- 2- تقرر بالإجماع تكليف مصالح وزارة الموارد المائية بضبط الإحتياجات المالية لمعالجة النقاط السوداء لشبكة المياه الصالحة للشرب و التطهير والفراغات الصحية وتحديد الأولويات و التفكير في تمويل مشترك لعرض ذلك على دولة الوزير الأول.

- 3- تكليف وزارة البيئة بالتنسيق مع الوزارات المعنية: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الموارد المائية، الصحة وإصلاح المستشفيات والتجارة باتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بـ 17 مؤسسة صناعية الملوثة بالإفراغ العشوائي للسوائل

ترأس وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون يوم 06 ماي 2019 اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة للوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بحضور السادة الأمراء العامون لقطاعات الموارد المائية، البيئة والطاقات المتجددة الصحة، السكان وإصلاح المستشفيات، الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية، السكن العمران والمدينة، الصناعة والمناجم، التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية، الإتصال، الشؤون الدينية والأوقاف، التجارة، الأشغال العمومية والنقل وكذا إدارات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.



إن مجمل ما جاءت به هاته القرارات يندرج ضمن الحرص الشديد الذي يوليه السيد الوزير للصحة العمومية، كونها تعد من أهم مسؤوليات السلطات العمومية وإحدى أولويات قطاع الداخلية، كما عبر عن اهتمامه من خلال التأكيد على تسريع وتيرة مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بكل من المكاتب البلدية للنظافة وكذا اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه للسماح لها بالاضطلاع بمهامها على أحسن وجه. وفي نفس السياق حث السيد الوزير أعضاء اللجنة القطاعية للعمل وبصفة دائمة ومستمرة على نشر الوعي والتحسيس للمحافظة على البيئة من خلال استغلال الفرص المتاحة عبر الوسائط الاجتماعية لتشجيع كل مبادرة من شأنها تحسين البيئة والحفاظ على الصحة العمومية للمواطن.

الصناعية، أخذا بعين الاعتبار ما أفضت إليه عمليات التفتيش.

4- تنظيم زيارات ميدانية تفتيشية لمصالح البيئة عبر الـ 17 مؤسسة للإطلاع على مدى تنفيذ الملاحظات المسدات وتطبيق الإجراءات الردعية وفقا للقانون.

5- الإسراع في إتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بمكاتب حفظ الصحة البلدية

وكذا الإطار القانوني المتعلق باللجنة الوطنية للأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

6- الإسراع في وضع حيز التنفيذ أعمال تحسيسية من خلال استغلال جميع الفضاءات الإعلامية وإشراك جميع القطاعات المعنية وفق مخطط إتصالي موحد.



جهود هادفة وتجنيد تام من أجل مكافحة حرائق الغابات والوقاية منها



أرتال متنقلة ليصل العدد الإجمالي إلى 27 رتلا، فيما كشف السيد الوزير عن تدعيم آخر خلال هذا الموسم 2019 يقدر بـ 10 أرتال جديدة، كما أوصى السيد الوزير بأن يتواصل العمل لأجل تعزيز الإمكانات المسخرة عبر إعداد البطاقات التقنية الخاصة بالاحتياجات في مجال مكافحة الحرائق لعرضها على الحكومة، وكذا تكثيف العمل المشترك والتنسيق بين مختلف الوزارات لتحقيق الأهداف المسطرة معلنا عن مبادرة لإنشاء لجنة قطاعية مشتركة تضم ممثلين عن قطاعي الداخلية والفلاحة. وفي ختام كلمته، لم يفوت السيد الوزير الفرصة للحديث عن الوضع الراهن للبلاد حيث صرح بأن اللقاء يتزامن مع الإحتفال باليوم العالمي «العيش معا

أبرز وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، خلال كلمته بالمناسبة، أهمية العمل المشترك الذي تعكف عليه دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية المعنية في مجال مكافحة حرائق الغابات، مثمنا النتائج المحققة في الموسم السابق سنة 2018 أين تم تسجيل أضعف نسبة خسائر للغابات منذ الاستقلال حيث ذكر أن هذا الإنجاز يعد نتاج عمل استباقي بادرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رفقة مختلف الفاعلين تنفيذ ما جاء من توصيات عملية انبثقت عن اللقاء الوطني المكرس لنفس الموضوع المنعقد في 26 ماي 2018، والتي أفضت بالأساس إلى دعم مصالح الحماية المدنية بـ 5

في إطار تنفيذ المخطط الوطني للوقاية ومكافحة حرائق الغابات، أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون يوم 16 ماي 2019، على اجتماع اللجنة الوطنية لحماية الغابات المنظم بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري حيث يعد هذا اللقاء تقليدا دأبت الدائرتان الوزائيتان على ترسيخه لتنسيق الجهود وتجنيد كل الموارد اللازمة لتحسين أداء مصالح الحماية المدنية وإدارة الغابات في مجال مكافحة حرائق الغابات والتخفيف من حدة أثارها قصد المحافظة على الثروة الغابية.



بسلام» هذا اليوم الذي كرس بمبادرة جزائرية كون هاته الأخيرة وليدة لتجربة الجزائر في التفتّح على الآخر ونشر ثقافة التسامح و الحوار البناء كأحسن وقاية من التطرّف والفرقة والشقاق، وهي المبادئ التي تحتاجها البلاد اليوم ضمانا لاستقرارها ومواصلة لمسيرتها، وهي نفس المبادئ والقيم التي يجد العالم نفسه في أمس الحاجة إليها ليهنئ الشعب الجزائري على ما أعطاه ولا يزال يقدمه للعالم أجمع من قيم، داعيا إلى مواصلة مسعاه المسالم المتفتّح والفتن الذي لن ينفك أن يلهم العالم بقيم حضارية أخرى كما أكد على عزم الدولة على تجنيد كلّ الطاقات واستغلال أجدى السبل والتقنيات من أجل ضمان سلامة غاباتنا وأراضيها الزراعية من الحرائق وضمان سلامة الأفراد والممتلكات.

تدابير عملية مستعجلة من أجل تحسين استقبال المصطافين خلال موسم 2019



ترأس الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد محمد أمين درامشي، يوم الاثنين 29 أفريل 2019 اجتماع اللجنة الوطنية متعددة القطاعات المكلفة بالتحضير لموسم الإصطياف بهدف تعزيز وتوحيد العمل والتنسيق متعدد القطاعات الرامي إلى تحسين شروط الاستقبال وكذلك جودة الخدمات المقدمة للمصطافين خلال هذا الموسم.

شارك في هذا الاجتماع ممثلو قطاعات الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الصحة وإصلاح المستشفيات، الموارد المائية، السياحة، الثقافة، الشباب والرياضة إلى جانب ممثلي مختلف مصالح الأمن على غرار: حرس السواحل، الدرك الوطني، الأمن الوطني والحماية المدنية.

ذكر السيد الأمين العام، لدى تطرقه للأغلفة المالية المخصصة للتحضير لهذا الموسم، بالتزام السلطات العمومية بتعبئة كل الوسائل من أجل إنجاح الموسم القادم كما أشار من جهة أخرى إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية مستعجلة ترمي إلى تصحيح بعض النقائص خاصة تلك التي رفعها المواطنون عن طريق استبيان الرضا الذي أعدته وزارة الداخلية حول موسم الإصطياف الماضي.

وفي هذا الصدد، حث الأمين العام أعضاء اللجنة الوطنية لاتخاذ الإجراءات التي تمنح الأولوية للحفاظ على السكينة العمومية وأمن وصحة المصطافين عبر

إجراءات متعلقة بتحسين التغطية الأمنية، تحديد إجراءات خاصة بالشواطئ ممنوعة للسباحة، تحسين شروط النظافة وإطار استقبال المصطافين على مستوى الشواطئ وكذا هياكل المبيت والاستقبال، حماية صحة المستهلك ومحاربة كل أشكال التلوث المائي بالإضافة إلى تكثيف النشاطات الترفيهية والبرامج الثقافية والشبابية. كما أكد الأمين العام على ضرورة إشراك الشباب في الأنشطة التجارية والأنشطة المقدمة على الشواطئ الخاضعة لتفويض المرفق العام.

ومن جهة أخرى وبهدف ضمان التكفل الفعال بالمسائل المتعلقة بتسيير الشواطئ، تم تسطير برنامج تكويني لفائدة متصرفي الشواطئ بهدف الرفع من معارفهم القانونية والعملية في هذا المجال. وفي نفس السياق، تمت مباشرة عملية لتحديد الجغرافي للشواطئ بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة للولايات الأربعة عشر (14) الساحلية والتي ستزود

بيانات نظام المعلومات الذي أعدته مصالح وزارة الداخلية من أجل إدارة حديثة فعالة وناجعة تكون في مستوى تطلعات المواطنين.

في الأخير، شدد السيد الأمين العام على ضرورة تكثيف المهام التفتيشية والتقييمية على المستوى المحلي، في إطار تعاوني متعدد القطاعات قصد الوقوف على تنفيذ تعليمات وتوصيات اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات للتحضير لموسم الإصطياف وذلك من أجل حشد كافة عوامل نجاح هذا الأخير.

وزير الداخلية يأمر بخرجات تفتيشية بالبلديات الساحلية لمعاينة ظروف سير موسم الاصطياف



تنفيذا لتعليمات السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية و بهدف الوقوف على ظروف سير موسم الاصطياف 2019، واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير أمثل شروط إستقبال للمصطافين على مستوى مختلف المرافق لاسيما الشواطئ، شرعت اللجنة الوطنية متعددة القطاعات المكلفة بالتحضير لموسم الاصطياف 2019، ابتداءً من يوم الأحد 21 جويلية 2019، في برنامج تفتيشي مكثف يشمل الولايات الساحلية الأربع عشر، لمعاينة 426 شاطئ مسموح للسباحة .

تهدف هذه المهام التفتيشية إلى رقابة مدى احترام التعليمات لاسيما ما يخص مبدأ مجانية الدخول إلى الشواطئ وكذا أسعار الخدمات والتجهيزات الشاطئية المتوفرة، بالإضافة إلى معاينة توفر مختلف المرافق الضرورية لراحة المصطافين ووسائل النقل والترفيه، كما تسعى المهام التفتيشية إلى التأكد من احترام معايير النظافة على مستوى الشواطئ و السهر على اتخاذ المصالح المحلية، إن اقتضى الأمر، الإجراءات الضرورية ضد كل أشكال تلوث الشواطئ و محيطها.

وتتضمن هذه المهام حوالي 70 إطار، تشرف عليها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وتتضمن ممثلي مختلف القطاعات الممثلة في لجنة التحضير فضلا عن جميع الأسلاك الأمنية .

وزير الداخلية يفتتح رسميا موسم اصطياف 2019 من ولاية الجزائر



وزير الداخلية يدعو إلى تعميم العمل التنسيقي و الاتصالي

نوه السيد وزير الداخلية بالإجراءات العملية التي تم اتخاذها لضمان تأمين الموسم من خلال ضمان التنسيق مع جميع المصالح الأمنية، كما عبر لهم بالمناسبة عن شكره نظير الجهود التي يبذلونها إلى جانب القطاعات المعنية لفتح أكبر عدد من الشواطئ وإزالة مظاهر التلوث.

وأكد السيد الوزير على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة تجاه المؤسسات الصناعية الملوثة وكذا اتخاذ تدابير فيما يخص تهيئة المسالك و الحظائر و استكمال إجراءات الإرميتياز لمختلف الخدمات على مستوى الشواطئ فضلا عن تعميم البرامج الترفيهية و الثقافية عبر جميع ولايات الوطن.

في ذات الصدد، أعلن السيد الوزير عن إعداد برنامج اتصالي متعدد القطاعات يهدف إلى ضمان الإعلام الواسع للمواطنين و تحسيسهم بمختلف المخاطر ذات الصلة بموسم الاصطياف و ذلك بالتركيز على البعد الجوّاري عبر جميع الولايات، كما أعلن أيضا عن تنصيب لجنة يقظة مركزية تحت إشراف المفتش العام و عن برنامج مكثف للمتابعة و التفتيش.



N°Vert 10 21

إطلاق رقم أخضر جديد 1021 خاص بالحماية المدنية

ضمن إستراتيجيتها لضمان تلبية رغبات المواطنين بما يسمح بتقديم معلومة صحيحة وتقوية أداة الاتصال، أعلن السيد الوزير عن إطلاق ولأول مرة رقم أخضر للحماية المدنية 1021 خاص بالتبليغ والإنذار وطلب التدخل بخصوص مختلف المخاطر المتعلقة بموسم اصطياف 2019.

تحت شعار صيفنا في بلادنا،

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، أن الدولة حرصت على ضمان تقديم خدمة نوعية للمصطافين أساسها الراحة، السكينة و الترفيه وهذا بعد افتتاحه رسميا لموسم الإصطياف 2019 من شاطئ خلوفي 01 بزرادة، المهيا هذا الموسم بعدد من التجهيزات الحديثة التي تم إدراجها ضمن مقاربة عصرية لتسيير الشواطئ على غرار نظام العد الأوتوماتيكي لحظيرة السيارات و كذا نظام الإنارة الليلية باعتماد الطاقة الشمسية و تجهيزات الاستجمام الخاصة بكبار السن و ذوي الاحتياجات الخاصة.

في هذا الإطار، بين وزير الداخلية أن هذا التوجه نتاج لعمل سنوي مؤطر من طرف اللجنة الوطنية لتحضير موسم الاصطياف و التي اعتمدت في عملها للموسم الجاري على نتائج استبيان الرضا الذي أطلقتته وزارة الداخلية في إطار تقييم موسم الاصطياف لسنة 2018 الذي أسفر عن عدد من الاقتراحات الهامة للمستجوبين تم أخذها بعين الاعتبار بما يتماشى ومقاربة التحسين المستمر للخدمة العمومية.



الداخلية

العدد 4 - جوان 2019



نظافة المحيط تحدي مشترك للسلطات العمومية و المواطن

بمناسبة تفقده لمدى جاهزية الهياكل لموسم اصطياف 2019، وجّه السيد الوزير جملة من التعليمات التي تتعلق باحترام معايير النظافة من خلال تكثيف دوريات جمع النفايات بالتداول والحرص على المراقبة اليومية لمياه السباحة والقيام بتحاليل ميكروبيولوجية وكذا العمل على ترسيخ ثقافة الفرز الانتقائي للنفايات لدى الشباب والأطفال بالدرجة الأولى.

وتحسبا لاحتياجات المواطن المتزايدة مع مطلع كل موسم اصطياف لمطلب المياه، حثّ السيد الوزير السلطات المحلية على ضمان توفير المياه وكل وسائل الراحة اللازمة من دورات المياه والمرشات على مستوى الشواطئ والسهر على نظافتها بهدف الانتقال من خدمة كمية إلى خدمة نوعية ترقى إلى تطلعات المواطن وبما أن صحة المواطن أولوية حكومية، دعا السيد الوزير المؤسسات الصناعية إلى الإمتثال لقواعد حماية



نعمل ليكون صيفكم راحة.

يمكنكم تقييم موسم 2019 عبر الاستبيان الإلكتروني على الموقع

www.interieur.gov.dz



المراقبة المستمرة وتفعيل دور متصرف الشاطئ

فيما يخص راحة المصطاف واحترام دفاتر الشروط المبرمة مع المستفيدين من عقود الامتياز، أكد السيد الوزير على ضمان مجانية الشواطئ ومنع الاستحواذ على جميع مساحاتها من طرف مالكي حق الامتياز مع ضمان حرية الدخول، وفي ذات السياق شدد على منح الحرية التامة للمصطاف في كراء التجهيزات البحرية من عدمه، وفي هذا الشأن أكد السيد صلاح الدين دحمون على دور متصرف



الشاطئ في الوقوف على ظروف استقبال المصطافين وتنسيق الجهود لأمنهم و راحتهم و ذكر بخصوصية المهمة المسندة إليهم والتي توسعت هذا الموسم لتشمل إشرافهم على الاستبيان الميداني الخاص بالشواطئ بما يسمح بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها. و من جهة أخرى أسدى السيد الوزير تعليمات لمصالح الحماية المدنية ركز فيها على ضرورة رفع مستوى اليقظة تحسبا لمخاطر الغرق بالشواطئ و البرك و السدود، بالإضافة إلى احترام المساحات المخصصة لاستعمال المركبات المائية ذات المحرك لحماية المصطافين.



الاستجمام حق لجميع أبناء الوطن

وعلى هامش زيارته حث السيد الوزير على تكثيف التعاون والتضامن ما بين الولايات الساحلية ولايات الجنوب والهضاب العليا لتمكين الشباب وأطفال هذه الولايات من الاستجمام في مختلف شواطئ الوطن كما دعا إلى تكريس عادات التضامن والتكافل الاجتماعي بإشراك الجمعيات المحلية لضمان استقبال أكبر عدد على مستوى البلديات الساحلية وهذا تكملة لبرنامج السلطات العمومية في هذا الخصوص .

إعلام المواطن و توجيهه في صلب التعليمات المسداة

أما فيما يتعلق الجانب الإعلامي، دعا السيد صلاح الدين دحمون إلى تكثيف النشاط الإعلامي، التحسيس والجواري من خلال الاعتماد على وسائل الاتصال لاسيما الحديثة منها، مشددا على ضرورة الترويج الواسع للبرامج الثقافية والترفيهية المسطرة لتمكين المواطن من الاستمتاع بها وكذا الحرص على إعلام المصطافين بمخططات النقل المكيفة ومختلف الترتيبات المتخذة. وفي إطار المقاربة العملية الجديدة الهادفة إلى إشراك المواطن، أعلن السيد وزير الداخلية عن إطلاق استبيان « الرضا » لموسم 2019 والذي سيسمح للمواطن بتقييم الخدمات المقدمة واتخاذ التدابير التصحيحية في هذا الشأن .



وزير الداخلية يقف على سير موسم الاصطياف من ولاية سكيكدة

«نحرص على التكفل بكل انشغالات المواطن التنموية»

قام وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون يوم الخميس 18 جويلية 2019 بزيارة عمل و تفقد إلى ولاية سكيكدة للوقوف على وتيرة التنمية ومدى تقدم مختلف المشاريع بالولاية.





الجزائرية لتوفير كل الظروف الملائمة لأبناء الجنوب لقضاء عطلتهم في أريحية وأمان. وفي إطار متابعته لسيرورة موسم الاصطياف أكد وزير الداخلية على انه يسهر شخصيا على متابعة الملف، مذكرا بتنصيب خلية متابعة على مستوى قطاعه الوزاري بالإضافة إلى الإستيبيان الإلكتروني الذي أطلقته مصالحه قصد الإطلاع على ملاحظات واقتراحات المواطنين من أجل التحسين المستمر والتكفل الأمثل بمتطلبات المواطنين الذي يشكل الهدف الأسمى.

متابعة موسم اصطياف 2019

إقرار رفع حصة استقبال أبناء الجنوب و الهضاب العليا بالولايات الساحلية

كما قام السيد الوزير بزيارة مخيم صيفي خاص بأبناء موظفي قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من تنظيم مصالح ولاية باتنة وذلك ببلدية سكيكدة قبل أن يضع حيز الخدمة بعد اشغال إعادة التأهيل للمسبح نصف الأولمبي ببلدية سكيكدة، مؤكدا بالمناسبة أن التحضيرات الخاصة بموسم الاصطياف المقبل بدأت من الآن لرفع وتحسين قدرات استقبال أطفال وشباب الجنوب والهضاب العليا على مستوى المخيمات الصيفية بالمدن الساحلية إلى 100 ألف شاب وطفل مقابل 70 ألف طفل وشاب هذه السنة التي اعتبرها غير كافية .

وفي هذا الصدد أكد السيد صلاح الدين دحمون عن الأهمية التي توليها الدولة

في مستهل زيارته ببلدية عزابية، أشرف السيد الوزير على تدشين عيادة متعددة الخدمات ، أكد فيها على أهمية توفير الأطباء الأخصائيين لاسيما بالجنوب والهضاب العليا وضرورة ضمان المداومات في العيادات المتعددة الخدمات مضيفا، بان مشكل نقص الأطباء الأخصائيين لاسيما بمناطق جنوب البلاد والهضاب العليا يحظى بالأولوية من طرف السلطات العمومية و الذي سيخصص له بالمناسبة اجتماع حكومي بهدف إيجاد حلول أنية له وكذا على المدى الطويل ، مشيرا في ذات السياق إلى أن قسما كبيرا من مشاكل الصحة يمكن التكفل بها على مستوى مراكز الصحة الجوارية، معتبرا الهياكل الصحية متوفرة لكن الأمر يتطلب تحسين تسييرها.

وبهذه المناسبة، استوقف مجموعة من المواطنين السيد الوزير، حيث طرحوا عليه جملة من الإنشغالات أين أكد لهم السيد صلاح الدين دحمون متابعته لانشغالاتهم، وهو الغرض من هذه الزيارة التي تهدف بالأساس إلى الإطلاع عن كثب على ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية ووتيرة التنمية بالولاية وحرصه الشخصي على التكفل بإيجاد الحلول الملائمة للنقائص المسجلة.







وزير الداخلية يقرر تخصيص غلاف مالي قدره 10 مليار دج لعديد المشاريع التنموية بولاية سكيكدة

في ختام زيارته للولاية، أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون بالمناسبة عن تخصيص غلاف مالي بقيمة 10 مليار دج موجه لتجسيد عدة مشاريع تنموية بولاية سكيكدة ، موضحا بأن هذه الميزانية ستخصص لتجسيد مشاريع «هامة» خاصة بالتهيئة الحضرية للبلديات الـ 38 التي تعدها هذه الولاية .

من جهة أخرى، وتحسبا للدخول المدرسي للموسم المقبل، أوضح السيد الوزير بأن تحضيرات حثيثة جارية حاليا حيث تم إلى حد الآن إعادة تأهيل أكثر من 10 آلاف مدرسة عبر الوطن، من خلال تزويدها بمستلزمات التدفئة والإطعام بالإضافة إلى النقل المدرسي .

و شدد السيد الوزير لدى تدشينه متوسطة عبد الحميد بولكلوك ببلدية سكيكدة على ضرورة استعمال الطاقات المتجددة على مستوى المؤسسات التربوية .

تخرج الدفعة 48 {العقيد سي الحواس} للمدرسة الوطنية للإدارة {مولاي أحمد مدغري}





أشرف السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على حفل تخرج الدفعة 48 «العقيد سي الحواس» للمدرسة الوطنية لإدارة «مولاي أحمد مدغري» وذلك بحضور السادة وزراء التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم والتكوين المهنيين إلى جانب إدارات الدولة المركزية والمحلية.

بهذه المناسبة وجه معالي الوزير التهاني إلى تلاميذ دفعة «العقيد سي الحواس» مشجعا إياهم على خوض غمار الحياة المهنية بكل عزم وإرادة، مذكرا في إياهم ذات الوقت أن حياتهم المهنية ستكون موسومة بالتحديات التي يجب مواجهتها لخدمة مصلحة البلاد وبالمسؤولية التي ينبغي تحملها لتحقيق التحول المنشود لدى المواطن الذي تعتبر خدمته وخدمة الوطن فوق كل اعتبار.



الدفعة 48 العقيد سي الحواس للمدرسة الوطنية للإدارة مولاي أحمد مدغري



وقد أشاد السيد الوزير، في معرض حديثه بالمناسبة، بالتاريخ العريق للمدرسة الوطنية للإدارة لما صنعت له لنفسها من مكانة في حقل التكوين و من تميز في نوعية المنتج عبر كل مراحل تاريخ الجزائر سيما إبان العشرية الهمجية الإجرامية إذ كان من بين تلاميذها العديد ممن قدموا لحياتهم خدمة للوطن رافعين لواء استمرارية الدولة في الظروف الأكثر صعوبة غير أبهين بالمخاطر شأنهم في ذلك شأن أفراد الجيش الوطني الشعبي.

كما ذكر السيد الوزير تلاميذ الدفعة بضرورة الالتزام والحفاظ على ثوابت الوطن التي لا زالت مؤسساته قائمة بفضل سواعد الخيرين من أبناء هاته الأمة في مختلف المؤسسات والإدارات.







كلمة السيّد
صلاح الدين دحمون
وزير الداخلية
و الجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية
بمناسبة تخرج
الدفعة الثامنة
و الأربعون للمدرسة
الوطنية للإدارة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيدات و السادة الوزراء،
السيدات و السادة إطارات الإدارات المركزية و المحلية،
ضيوفنا الكرام،
السيدات و السادة أساتذة و موظفي المدرسة الوطنية للإدارة،
السيدات و السادة طلبة و خريجي المدرسة الوطنية للإدارة،

فريدة لما صنعته
لنفسها من مكانة في حقل
التكوين و من تميز في
نوعية المنتج، فمع مرّ
السنين أصبحت حاضنة
لخيرة أبناء هذا الوطن
و نقطة انطلاق لحياة
العشرات منهم في إدارة
وطنية وفيّة لذاكرة
أسلافها و متناسقة مع
آمالها و تطلعاتها.

ثمانٌ وأربعون سنة من العطاء جُزِلَتْ
به هاته المؤسسة الفريدة من نوعها.
فريدة لما صنعته لنفسها من مكانة
في حقل التكوين و من تميز في نوعية
المنتج، فمع مرّ السنين أصبحت حاضنة
لخيرة أبناء هذا الوطن و نقطة انطلاق
لحياة العشرات منهم في إدارة وطنية
وفيّة لذاكرة أسلافها و متناسقة مع
آمالها و تطلعاتها.

إنه لمن دواعي
سروري أن أكون بينكم
اليوم في هذه المناسبة
المتميّزة لأشرف على
تخرج الدفعة الثامنة
و الأربعون للمدرسة
الوطنية للإدارة، ثمانٌ
و أربعون سنة من العطاء
جُزِلَتْ به هاته المؤسسة
الفريدة من نوعها.



إن نفس هاته المدرسة قدمت ما عليها خلال العشرية
الهمجية الإجرامية، فكان من بين تلاميذها العديد ممن
قدموا حياتهم خدمة للوطن رافعين لواء استمرارية
الدولة في الظروف
الأكثر صعوبة غير
أبهين بالمخاطر شأنهم
في ذلك شأن أفراد
الجيش الوطني
الشعبي، فأولئك كانوا
يزودون عن الوطن ولا
يزالون على حدوده
وفي تخومها أما إطارات
الدولة فكانوا يزودون
عنه من خلال الدفاع
عن مؤسسات الدولة و استمرارية الجمهورية وفاء لعهد
الشهداء.

إن خاطرتي تقودني في هاته الأثناء لروح الفقيه
مخبي و ما بذل من عطاء للعشرات من تلاميذ هاته
المدرسة، فكان خير رفيق لكل منا، و خير ناصح و خير
مرافق خلال دراستنا و بعد انغماسنا في مهامنا.

**فالعديد من أعضاء الحكومة والولاية
والقضاة وأعضاء السلك الدبلوماسي
ومختلف المصالح الأخرى لهم أثر في
هاته الهيئة المتميزة، أدلو بدورهم في
تنمية بلادنا وأرسوا ركائز دولة الحق
والقانون فكفوا و وفوا، و لهم منا اليوم
واجب الاحترام و خالص التحية.**

إنني إذ أتواجد في هاته القاعة، يغمرنني إحساس
عازم لما أحمله من ذكريات سابقة و أنا متأكد بأن نفس
الأحاسيس تخالج العديد من الحضور، فكل ركن من
هاته المدرسة له دلالة
و معنى ليس فقط لما
يذكرنا به من سابق
أيامنا و لكن على
الأخص لما يذكرنا
به من مئات بل آلاف
الأطر الإدارية السامية
و غيرها ممن مروا
بهاته المدرسة.

فالعديد من
أعضاء الحكومة

و الولاية والقضاة و أعضاء السلك الدبلوماسي
و مختلف المصالح الأخرى لهم أثر في هاته الهيئة
المتميّزة، أدلو بدورهم في تنمية بلادنا و أرسوا ركائز
دولة الحق والقانون فكفوا و وفوا، و لهم منا اليوم
واجب الاحترام و خالص التحية.



نخبة متنورة من الأطر الإدارية التي رفعت تحدي التغيير و التحول نحو ديمقراطية مسؤولة مستفيدة من تجارب الآخرين واعية بالمخاطر والرهانات.

فقدت و رافقت
تحولات البلاد إلى غاية
الوصول إلى الألفية
الثالثة التي فرضت فيها
العولمة قوانينها فغزتنا
تكنولوجيات الإعلام
و الاتصال و كان علينا
التكيف مع المعطيات
الجديدة.

تجاوباً مع هاته
المعطيات الجديدة
فقد عمدنا منذ سنة
2006 إلى إحداث إصلاحات عديدة في نظام سير هاته
المدرسة، و من أهمها هو الاستثمار في خريجي الجامعة
الجزائرية لإعطائهم تكويناً متخصصاً متميزاً و عالية
الجودة لتمكينهم من رفع تحديات المرحلة.

و لقد كانت هاته
الإصلاحات مناسبة لمد
الجسور بين الجامعة
الجزائرية و المدرسة
الوطنية للإدارة، فلطالما
يثير البعض الاختلافات
التي تفرق المدرسة
عن الجامعة، لكن في
حقيقة الأمر كان هناك
دوماً ارتباط وثيق بين
المؤسستين.

فلا يجب أن ننسى
أنه في مستهل التسعينات
وعندما كانت البلاد تمر بضائقة مالية شديدة و شارفت
المدرسة على غلق أبوابها، كانت الجامعة الجزائرية
الحل الوحيد الذي سمح لها بمواصلة مهمتها النبيلة
فدعمت بطلبة و أساتذة جامعيين ضامناً لاستمراريتها.

إنني إذ أذكره اليوم، ليس من باب إغفال تضحيات
آخرين، لكن تذكيراً و لو بالقليل مما تركوه لنا، و يعلم
الله بأن ما تركوه الكثير.

فبفضلهم لم تعد
المدرسة أقساماً وقاعات
للتدريس فقط أو مرفقاً
من مرافق التكوين
بل أصبحت قلعة من
قلاع الصمود تتفاعل
مع أحداث البلاد
وتتكيف مع تطورات
كل مرحلة، فتحاول أن
تجود بأفضل ما لديها
لتقديم خريجين أكفاء
متحضرين لرهانات
تحديات المرحلة، دفعة تلو الدفعة.

إن هذه الخلفية النضالية لهاته المدرسة لازمتها منذ
تأسيسها، فكان تحديها الأول توفير ثلة من الإطارات
ممن يضمنون الانتقال من إدارة مثقلة بمخلفات الحقبة
الاستعمارية إلى إدارة وطنية أصيلة مكونة بناءً
على توجهات الثورة
التحريرية و ميثاقها
النوفمبري الوثيق.

ثم بعد ذلك
الخوض في تعزيز
صفوف إدارتنا كما
وكيفاً و توجيه الجهود
نحو تنمية متوازنة
وعادلة مرافقة لنهضة
صناعية و زراعية
و ثقافية طامحة
للتحرر من التبعية.

و عندما كان لزاماً مع نهاية الثمانينات و بداية
التسعينات التحول نحو تحرير المبادرات الاقتصادية
و محاربة المثبطات البيروقراطية و فتح حقل النشاط
السياسي و الاجتماعي، فقد كان لها دورها في تكوين

إن هذه الخلفية النضالية لهاته المدرسة
لازمتها منذ تأسيسها، فكان تحديها الأول
توفير ثلة من الإطارات ممن يضمنون
الانتقال من إدارة مثقلة بمخلفات الحقبة
الاستعمارية إلى إدارة وطنية أصيلة مكونة
بناءً على توجهات الثورة التحريرية
وميثاقها النوفمبري الوثيق.

تجاوباً مع هاته المعطيات الجديدة
فقد عمدنا منذ سنة 2006 إلى إحداث
إصلاحات عديدة في نظام سير هاته
المدرسة، و من أهمها هو الاستثمار في
خريجي الجامعة الجزائرية لإعطائهم
تكويناً متخصصاً متميزاً و عالية الجودة
لتمكينهم من رفع تحديات المرحلة.

سَبَقْنَا و إما أن يغتنمها غيرنا في تحقيق سبقهم علينا .
إن تحديكم اليوم أكبر و أصعب مما كنا عليه في
الماضي و على كل واحد منكم أن يكون في قمة الوعي
بهاته الحقيقة التي تصارعنا كل يوم.

أنتم تشاهدون
اليوم حراك شعبنا
الأبّي، وهو حراك يجب
أن يحرك في أنفسكم
روح المسؤولية فأنتم
بصدد تقلد مسؤولية
كبيرة وهي مسؤولية
تحقيق التحول
المنشود الذي يطمح له
مواطنونا:

-التحول نحو
اقتصاد متنوع و
متفتح،

-التحول نحو
ديمقراطية تمثيلية
متحررة من التخوفات
والمثبطات،

-التحول نحو
عدالة اجتماعية حقة،

-التحول نحو

إدارة ناجعة و فاعلة، محررة من البيروقراطية،

-التحول نحو تكنولوجيات الألفية الثالثة،

-التحول نحو الطاقات المتجددة و التنمية الصديقة
للبيئة.

كلها و غيرها تحديات تنتظرنا جميعاً، فالمتخرج
منكم سيجد بلدية شبابيكها مجهزة بحواسيب وإدارات
بصدد تطوير نظم معلوماتية جديدة، و اختبار تقنيات
تسيير مستجدة.

و عندما سعت المدرسة إلى تحسين نوعية منتوجها
التكويني لم تجد أجدى من أن تمنح للجامعيين فرصة
التكون فيها، و بالتالي فالمدرسة ابنة بيئتها متفتحة
عليها، مشتلة لكل أبناء الشعب من كل الفئات ومن كل
الولايات.

و لقد تعمدنا في
السنوات الأخيرة أن
نرسيخ تقليداً قديماً
في هاته المدرسة و هو
العمل على تمثيل أغلب
الولايات في تركيبة
التلاميذ المتكويين دون
التسامح في نوعية
المرشحين المقبولين في
الالتحاق بصفوفها.

إننا نريدها مدرسة
الشعب كما كانت
دوماً و ستظل لأن تلك
مسؤوليتنا وعهدنا مع
من سبقنا.

أما الآن، أمامنا
دفعة جديدة مقبلة على
التخرج، و إنني أغتنم
هذه السانحة لأتوجه
لأبنائي و بناتي من
المتخرجين و بعد أن
أهديهم تهاني و تحياتي

أقول لهم أنتم مقبلون على حياة مهنية عامرة إلا أنكم
ستجدون أمامكم إدارة مختلف عن تلك التي وجدها
سابقوكم، فأنتم أمام إدارة في لبّ تحول تكنولوجي
مفصلي.

إدارة تتوجه نحو التحرر كلياً من الورقة و القلم
وتتوجه نحو المعلوماتية و التواصل الشبكي في صراع
ضد الزمن، زمن لم يعد يحسب بالأشهر و الأيام و إنما
هو زمن يحسب بسرعة الضوء و سرعة النقرات على
الحاسوب، لا مجال للاستكانة و لا للتهاون، كل لحظة
من لحظات العمل لها قيمتها، إما أن نغتنمها في تحقيق

و إنني أغتنم هذه السانحة لأتوجه
لأبنائي و بناتي من المتخرجين و بعد
أن أهديهم تهاني و تحياتي أقول
لهم أنتم مقبلون على حياة مهنية
عامرة إلا أنكم ستجدون أمامكم
إدارة مختلف عن تلك التي وجدها
سابقوكم، فأنتم أمام إدارة في لبّ
تحول تكنولوجي مفصلي.

أنتم تشاهدون اليوم حراك شعبنا
الأبّي، وهو حراك يجب أن يحرك
في أنفسكم روح المسؤولية فأنتم
بصدد تقلد مسؤولية كبيرة وهي
مسؤولية تحقيق التحول المنشود
الذي يطمح له مواطنونا:

يجب أن ترسخ في أذهانكم طيلة حياتكم المهنية، فتجعل من قيمة العدل أساس خدمتكم و النزاهة منظاركم الوحيد.

أبنائي بناتي،
إن لهذه البلاد أربعة
ركائز أساسية بنيت
عليها :
• شعبها الأبوي
الموحد،

• ثوابتها
ومقومات شخصيتها
الوطنية التي لا محيد
و لا بديل عنها،

• مؤسسات
جمهوريةها التي
يمثلون أحد خيرة
أبنائها اليوم

• و جيشها
الوطني الشعبي الذي
خرج من رحم معاناة
أمتنا، سليل الجيش
التحرير الوطني.

فطالما كان هناك
جيش وفي لثوابت
أمتنا متخندق في
صفوف شعبنا كما هو
الحال في هاته الأيام
العصيبة، و مدامت
هناك مؤسسات قائمة
بفضل سواعدكم
وسواعد الخيرين

إن إدارتنا اليوم هي بحق مخبر
مفتوح على كل الورشات و يقتضي
منا جميعاً التميز في أدائنا و الإشهاد
على فعاليتنا حتى نكون في مستوى
تطلعات هذا الحراك.

إن العودة لقيم النزاهة و الحياد
و نكران الذات في تأدية الخدمة
العمومية لم يعد واجباً إدارياً فقط،
بل هو الواجب المقدس بذاته،
و الفصيل الذي عليه نلتقي و عليه نفرق.
إن الصورة الحضارية التي يقدمها
قضاؤنا في هاته الأيام يجب أن ترسخ في
أذهانكم طيلة حياتكم المهنية، فتجعل من
قيمة العدل أساس خدمتكم و النزاهة
منظاركم الوحيد.

فطالما كان هناك جيش وفي لثوابت
أمتنا متخندق في صفوف شعبنا كما هو
الحال في هاته الأيام العصيبة، و مدامت
هناك مؤسسات قائمة بفضل سواعدكم
وسواعد الخيرين من أبناء هاته الأمة
في مختلف الإدارات، لا يمكن أن تكسر
شوكة هاته البلاد مهما تعاظمت
التحديات و مهما تكالبت المؤامرات،
فالصمود شيمتنا و الوفاء عهدنا.

إن إدارتنا اليوم هي بحق مخبر مفتوح على
كل الورشات و يقتضي منا جميعاً التميز في أدائنا
والإشهاد على فعاليتنا
حتى نكون في مستوى
تطلعات هذا الحراك.

فمن حق المواطن أن
يكون متطلباً فيطالبنا
بسرعة التحولات، فنحن
في خدمته و سنظل
كذلك، و على كل واحد
منكم أن يضع خدمة
المواطن و الوطن فوق
كل اعتبار .

من جهة أخرى،
تلاحظون حجم آفة
الفساد التي باتت تنخر
اقتصادنا و دواليب
بعض مؤسساتنا و هي
آفة لا بد من وأدها في
بدايتها و عدم السماح
باستشرائها.

إن العودة لقيم
النزاهة و الحياد ونكران
الذات في تأدية الخدمة
العمومية لم يعد واجباً
إدارياً فقط، بل هو
الواجب المقدس بذاته،
و الفصيل الذي عليه
نلتقي و عليه نفرق.

إن الصورة
الحضارية التي يقدمها
قضاؤنا في هاته الأيام

وأنتم اليوم مطالبون أيضاً بأن تكونوا في نفس مستوى العرفان، فتبادلوها العطاء و تكونوا في ذلك أجود منا.

في الأخير أجدد تهاني الخالصة لأفراد هاته الدفعة المتميزة التي أثّرنا أن نسميها باسم الشهيد العقيد السي الحواس تيمناً بتضحياته، و نحن نعيش هذه الأيام عقب فحاح الذكرى السابعة و الخمسين للاستقلال.

فنظم فرحة شعبنا بهاته الذكرى لفرحتنا بترح هاته الدفعة فنقدم بتهانينا للشعب الجزائري بالذكرى العريزة على قلوبنا و نستجديه أن يلتف حول مؤسسات دولته و جيشه الوطني الشعبي لبناء جزائر متجددة وفيه لروح العقيد السي الحواس و رفاقه في الكفاح.

و لا يفوتني في الأخير أن أقدم بشكري العميق لكل الفريق العامل بالمدرسة الذي لا يدخر جهداً في تحسين نوعية التكوين لأبنائنا، و أحث الجميع على مواصلة العمل.

لأن التحديات القائمة تجعلنا في بداية الطريق فلا مجال للاستكانة و الاتكال، و إنني متأكد من أننا سنكون على موعد مع دفعات أخرى ستصنع أمجاد إدارتنا في السنوات القادمة

من أبناء هاته الأمة في مختلف الإدارات، لا يمكن أن تُكسر شوكة هاته البلاد مهما تعاظمت التحديات و مهما تكالبت المؤامرات، فالصمود شيمتنا و الوفاء عهدنا.

لكل ذلك، فأنتم على مشارف مرحلة جديدة، أثرت أن أحسسكم بأبعادها، إلا أنني واثق من أنكم ستكثرون في مستوى التحديات فلقد تلقيتم أحسن تكوين و ستلقون في الفترة المقبلة أحسن مرافقة وأنا على يقين بأن مردودكم سيكون على أحسن وجه و سيتحسن أكثر فأكثر مع مرور السنين، و من بين وجوهكم من سيصنع أمجاد جزائر الغد.

حالك حال المئات من الإطارات الذين سبق لي ذكرهم في بداية مداخلتي، فكلهم سبق لهم أن جلسوا مجلسهم هذا، و كانت أعينهم مليئة بنفس تساؤلات يومكم هذا

وبنفس تطلعاتكم، وهم اليوم، و منهم من هو حاضر بيننا اليوم، يرجعون بذكراهم إلى هذا المجلس و إلى ما كان يحمله من دلالات فيعيشون على ذكراه، و الكثير منهم يقف على صفا ما آتينا على ذكره.

فالحقيقة الوحيدة الثابتة هي أن ما جادت به علينا هاته المدرسة و الإدارة الجزائرية أكبر بكثير مما جدنا به عليها، لأنها تجاوزتنا بعظمتها و غمرتنا بخيرها،

أشكركم على كرم الإصغاء و السلام عليكم
و رحمة الله و تعالي و بركاته.



الذكرى الـ 57 لتأسيس الشرطة الجزائرية

تمثلون خيرة أبناء هذا الشعب،
فأنتم عيون ساهرة لا تنام،
وسواعد عاملة لا تكل
في رفع راية الأمن والأمان
في كل ربوع الوطن.



وزير الداخلية يشرف على الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ 57 لتأسيس الشرطة



لحياته وممتلكاته، مقدما كل التهاني الخالصة لأبناء الشرطة بهذه المناسبة.

ولم يفوت وزير الداخلية الفرصة ليشيد بالجيش الوطني الشعبي الذي بفضلته أضحت الجزائر تمتلك أسلاك أمنية تسهر على تأدية مهامها بانسجام وفعالية، ليكشف أن كل الأسلاك الأمنية سترافق الشعب في تجسيد خياراته الاستراتيجية و التصدي لكل محاولة خرق للإرادة الشعبية في ظل الوضع الراهن الذي تشهده البلاد.

لتختتم مراسم الاحتفال، بامضاء 04 إتفاقيات مع قطاعات وزارية أخرى على رأسها قطاعي الصحة، الثقافة إلى جانب المديرية العامة لحماية المدنية واللجنة الأولمبية الجزائرية وذلك تعزيزا للتنسيق وضمان التكفل الأمثل بمنتهسبي هذا السلك.

السلك الأمني بغية تطويره وذلك من خلال اللجوء إلى الخبرة، الكفاءات، تدعيم الموارد البشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثمنا الاحترافية التي وصل إليها سلك الأمن الوطني ومواقفته لمختلف التحديات على المستويين الداخلي والخارجي وأضحى مثالا للعصرنة محل اهتمام العديد من البلدان الشقيقة.

ومن جهة أخرى، وقف وزير الداخلية على الخدمات المقدمة لأفراد المؤسسة وذويهم من قبل مديرية النشاط الاجتماعي تجسيدا للأهمية القصوى التي يوليها للشق المتضمن التكفل بالجانب الصحي والترفيهي والاجتماعي بشكل عام.

كما جدد وزير الداخلية تعهده بمرافقة مؤسسة الأمن الوطني في كل المجالات، عرفانا لما تقدمه من عمل جليل لخدمة الأمن وسلامة المواطن صونا

أشرف السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يوم الثلاثاء 30 جويلية 2019، على الاحتفال الرسمي بالذكرى السابعة والخمسين لتأسيس الشرطة الجزائرية بمركز الرقابة والسيطرة التابع للأمن الوطني بحضور أعضاء من الطاقم الحكومي والمدير العام للأمن الوطني.

بعد تقديم عروض حول مختلف المصالح المكونة للمديرية العامة للأمن الوطني، وقف وزير الداخلية على مدى تطور الخدمات المقدمة من قبل المرفق العام الشرطي وكذا التجهيزات التي يستند إليها الأعوان والإطارات في تأدية المهام النبيلة الموكلة إليهم، على غرار حفظ النظام العام وتأمين حركة المرور ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها.

بيّن الوزير الاهتمام الذي يولييه القطاع الوزاري لهذا

22 جويلية
2019-1962



الاحتفال بالذكرى السنوية
57th Anniversary of the foundation
of Algerian
2019-1962



كلمة معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة العيد الوطني للشرطة الجزائرية،

التي تَبَنَّتْها هاته الشريحة من أبناء الوطن البررة، من الذين أقسموا بأغلظ الإيمان على مواصلة مسيرة شهدائنا الأبرار مستلهمين من تضحياتهم

وبطولاتهم أجمل العبر والدروس دفاعاً عن الوطن وحمايةً لسكينة المواطن وأمنه وأمن ممتلكاته. إن شهر جويلية الذي كان ولا زال رمز النضال والحرية، هو كذلك بفضل هذه المناسبة حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، ففي كل مرة يُذكرنا بملحمة كفاح شعب عظيم، قدم كل غال لهذا الوطن ولا يزال وفيّ يقدم قرابين الوفاء من خيرة أبنائه، عيون ساهرة لا تنام، وسواعد عاملة لا تكمل، وقوائم ثابتة لا تتعب، يجدون ويجتهدون لصون أمانة السلف ورفع راية الأمن والأمان في كل ربوع الوطن.

إننا اليوم نحتفل بسلك من أسلاك الأمن الذي، وغداة الاستقلال، هب لخدمة الوطن والمواطن، جنباً إلى جنب رفقة الجيش الوطني

السيد المدير العام للأمن الوطني، السادة قادة الأمن الوطني، السيدات والسادة إدارات وأفراد سلك الأمن الوطني،

بمناسبة هذا الشهر المبارك، شهر الحرية والكفاح، وفي زخم الوطنية المتميزة، نحتفل وإياكم، أفراد سلك الأمن الوطني، قيادات وضباط وعاملين، بمناسبة عزيزة، سنت تقليداً حميداً من تقاليد وطننا المفدى، وهو عيد الشرطة الجزائرية، الذي وبمناسبة حلول ذكره يسعدني أن أتوجه فيه إليكم، بإسمي وباسم كل

الشعب الجزائري الأبّي، بأخلص التهاني وأصدق الأمناني لكم ومن خالكم لكل شرطي أثر على نفسه خدمة هذا الوطن والدود عن استقراره وأمنه بكل ما أوتي من قوة وعزيمة. إنها مناسبة لنا، نقف من خلالها ولو مرة في السنة، لنستذكر التضحيات الجسام

وفيّ يقدم قرابين الوفاء من خيرة أبنائه، عيون ساهرة لا تنام، وسواعد عاملة لا تكمل، وقوائم ثابتة لا تتعب، يجدون ويجتهدون لصون أمانة السلف ورفع راية الأمن والأمان في كل ربوع الوطن.

كلمة معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة العيد الوطني للشرطة الجزائرية،

تحوّل له نفسه المساس بأمننا واستقرار بلدنا. إنكم، فخر هاته الأمة، عرفتم كيف تتعاملون وتسايرون تطورات العصر وتحدياته الأمنية والتكنولوجية، فأصبحتم الرفيق الدائم والحامي الذي نلجأ إليه

كلما دعت الضرورة لذلك، فنجدكم في كل مناسبة أوفياء للموعد، فتتمّ بكم فرحتنا واحتفالاتنا وأعيادنا في أحسن الظروف.

أيتها
السيدات، أيها
السادة،

لقد مرت
عليكم الكثير من
الأوقات الصعبة
بل العصيبة،
ولعل العديد
من الناس نسي
أنكم مواطنون
عاديون لكم
حياتكم الخاصة
وعائلاتكم التي
تتربح طلاتكم،
وربما العديد
من متاحات
الحياة الهادئة
والصيفية، لا
لشيء إلا لأن
الواجب الوطني
الذي يحذوكم

جعلكم تؤثرن التضحية بكل ما لديكم حتى
يجد المواطن راحته وأمنه.

إن ما قدّمه جهاز الشرطة خلال العشرية
الهمجية الإجرامية، من خيرة أبناء هذا
الوطن، لهو دليل على عظمة التضحيات فلم
يكن إخوان لكم يابّهون بالمخاطر، أقدموا
على رفع التحديات، منهم من سقط في ميدان
الشرف رافعا لواء استمرارية الدولة شداً على
يد إخوانه من أفراد الجيش الوطني الشعبي.

فبفضل عقيدتنا الأمنية المتميزة
والمستلهمة من طرف جيشنا الوطني
الشعبي، من سلف جيش التحرير
الوطني، وقيادته النوفمبرية المجاهدة
الحكيمة أصبحت لنا أجهزة أمنية
متناسقة ومتكاملة،

هاته الأسلاك الأمنية في وقت الجدّ
تتحول لمرافقة شعبنا في تجسيد
خياراته السياسية الاستراتيجية
وتزيح من الطريق كل المحاولات
التأمر وتوجيه الإرادة الشعبية
لمطبات اليأس والشك والتردد.

الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وحمل
على عاتقه مسؤولية فرض النظام العمومي
وحماية الأفراد والممتلكات من أي تهديد ومن
أي اعتداء مهما كان نوعه، في كل زمان ومكان.

فبفضل عقيدتنا الأمنية المتميزة
والمستلهمة من طرف جيشنا الوطني الشعبي،
من سلف جيش التحرير الوطني، وقيادته
النوفمبرية المجاهدة الحكيمة أصبحت لنا
أجهزة أمنية
متناسقة
ومتكاملة،
تقود بجدارة
كل العمليات
الأمنية
بمسلسلة
وفعالية
منقطعي
النظير.

فجيشنا
على حدود
البلاد وفي
عنقها وفيها لا
ينفك أن يحقق
الانتصار تلو
الأخر أمام
أيادي الإجرام
ودوائر
المنافرة
والمغامرة،

أما دركنا وشرطتنا فتكمّله وتشكل عمقاً
طبيعياً له في قلب مدننا وقرانا، وامتداداً له
لا يترك أي فجوة أو نقص إلا وملاّته، وهاهي
هاته الأسلاك الأمنية في وقت الجدّ تتحول
لمرافقة شعبنا في تجسيد خياراته السياسية
الاستراتيجية وتزيح من الطريق كل المحاولات
التأمر وتوجيه الإرادة الشعبية لمطبات اليأس
والشك والتردد. إنكم أفراد الشرطة، بفضل
تضحياتكم وتفانيكم، ننعم اليوم بالسكينة
والهدوء، أعيننا تنام لأننا ندرك أن أعينكم
ساهرة، فطنة، تترصد بكل عزيمة وذكاء كل من

عليه، إلا أن لكل طريقته في التعبير عن ذلك، فالشرطي يحمي مؤسسات الدولة التي هي ملك الجميع كما يحمي ذلك القريب والحبيب.

إني واثق، أن شعبنا المشبع بروح الوطنية، مطلع على حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم وعلى الرسالة النبيلة التي تحملونها على أعناقكم في مثل هذه الظروف، كما إني واثق بأن أبناءنا في سلك الشرطة واعوانهم أيضاً إلى أن تلبية نداء الواجب الوطني هو الأسمى وأن دورهم في حفظ الأمن وحماية السكينة ومحاربة

الجريمة
بشتى
أنواعها هو
أحد أجمل
أشكال
العطاء
والتضحية
مهما كانت
الصعاب
فجمايلية
العطاء
والتضحية
في الصعوبة
والألم الذي
يرافقها،

وكونوا واثقين بأن العرفان سيكون جزاءها الوحيد والأوحد، طال الزمان أو قصر، طالما أن النوايا الصادقة والإخلاص مكتمل في قلوبنا وقلوبكم.

من جهة أخرى، ثقوا بأن شعبنا واع وها هو يقدم درساً لكل من يحاول أن يفرق وحدتنا ويشكك في وطنيتنا وفي حبنا واحترامنا لبعضنا، شبابنا كله وعي بأن التغيير سيكون بتحكيم العقل والتحاور، مدرك أن البناء أصعب من الهدم، والحفاظ على مؤسسات الدولة هو حفاظ على الوطن وعلى مصالحه، فبالأمن تطمئن النفوس وبالأمن يزدهر العيش.

نستحضر بهاته المناسبة وبمشاعر فياضة، ذكرى تضحياتهم، ففي ذلك العهد، كان هناك العديد ممن يشككون في وجهة مواقفهم وسداد موقعهم، فاتهموا وعتوا بكل الأوصاف من طرف شرذمة متخاذلة، لكن الله ألهمهم البصيرة، بصيرة سلفهم فعرفهم أين هو الحق وأصحابه وأين هو الباطل ودعائه وها نحن اليوم نتذكر بطولاتهم وينحني الشعب الجزائري إجلالاً وعرفاناً بجميلهم.

أو لسنا اليوم في أيام مماثلة، نسمع هنا وهناك أصوات مشككة وأصابع ناعقة تريد أن تلبسكم ثوباً ليس ثوبكم، متناسية أصالة معدنكم وشيمكم على العهد الذي

يجمعكم
ببلادكم ودولتكم،
فإذا كان هناك من هو أحق بالتباهي بوطنيته وحرصه على وحدتها واستقرارها

وتنميتها فهم أنتم وإخوانكم من أفراد الأسلاك الأمنية ولا مجال للشك أو التشكيك أن ينصب خيمة له في دياركم.

اليوم ونحن نعيش حراك شعبنا الأبّي، لا بد من أن نرّدها عالياً وبكل ما فينا «أنكم أبناء هذا الشعب»، عارفون باحتياجاته، طليعون على معاناته يتألمون لألمه

ويذودون عنه بعزيمة ونكران الذات، فقد يحدث أن يقف شرطي بزيه أمام أخ أو ابن أو قريب، فيختلفون فيما يختلفون فيه، لكن الأکید أن ما لا يختلفون فيه هو حب الوطن والخوف

فإذا كان هناك من هو أحق بالتباهي بوطنيته وحرصه على وحدتها واستقرارها وتنميتها فهم أنتم وإخوانكم من أفراد الأسلاك الأمنية

ثقوا بأن شعبنا واع وها هو يقدم درساً لكل من يحاول أن يفرق وحدتنا ويشكك في وطنيتنا وفي حبنا واحترامنا لبعضنا، شبابنا كله وعي بأن التغيير سيكون بتحكيم العقل والتحاور

ولا يزال الدرب متواصل في تطوير الشرطة الجزائرية، وسنعمد في ذلك على خبرة كفاءاتكم البشرية وإصراركم، وستجدوننا دوماً إلى جانبكم فنحن مصممون على مواصلة تجسيد المخطط الوطني لعصرنة سلككم ومده بموارد بشرية ومادية وتكنولوجية إضافية، وتحسين مرافق عيشكم في ثكناتكم وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية الكفيلة

بان تسندكم وتكون عوناً لكم ولذويكم. إننا وزارة وحكومة سوف لن ندخر أي جهد لمساندة هاته الركيزة الأساسية لأمن الوطن ومده بالدعم اللازم فالرهانات والتحديات كبيرة

أيها السيّدات، أيّها السّادة، لقد رفع جهاز الشرطة الجزائري شعار خدمة المواطن، وعرف كيف يتماشى والتطورات الحاصلة من حوله في داخل الوطن وفي خارجه، فأصبح مثالا للعصرنة والحنكة في محاربة الجريمة، فطور من هيكله وهيئاته، ونوع في اختصاصاته تماشياً ومتطلبات الحياة العصرية وتكنولوجيات الحديثة، ما أكسبه احترافية كبيرة، فأصبحت خبرته مطلب العديد من الدول الشقيقة والصديقة، ولله الحمد، تلك كلها انجازاتكم وثمرة جهدكم طوال عقود طويلة.

ولا يزال الدرب متواصل في تطوير الشرطة الجزائرية، وسنعمد في ذلك على خبرة كفاءاتكم البشرية وإصراركم، وستجدوننا دوماً إلى جانبكم فنحن مصممون على مواصلة تجسيد المخطط الوطني لعصرنة سلككم



وكثيرة، يجب أن نرفعها جميعاً في أحسن الظروف وفي تكامل وتناسق تام مع الأسلاك الأمنية الأخرى ونواصل العمل بنفس الروح والوثيرة والإصرار خدمة لوطننا وتجسيداً لطموحات شعبنا في التغيير العميق.

في الأخير، أغتنم هذه السانحة، مرة ثانية، لأهنئ جميع منتسبي جهاز الأمن الوطني من إطارات ورتباء وأعوان ومستخدمي شبيهيين بعيد يومهم الوطني، وأتمنى لهم المزيد من النجاحات والانجازات راجياً من المولى أن يعيده علينا وعلى بلادنا هذا العيد ونحن في كنف الأمن والاستقرار والازدهار.

فهنيئاً لكم، دمتم حماة للوطن وخدام شعبه الأبى، المجد والخلود لشهداء الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





وزير الداخلية يشرف على حفل تخرج دفعة موحدة للشرطة



أشرف السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، رفقة المدير العام للأمن الوطني السيد عبد القادر قارة بوهديبة يوم الإثنين 22 جويلية 2019 بالمدرسة التطبيقية للشرطة عبد المجيد بوزبيد بالصومعة «البليدة»، على مراسم حفل تخرج موحّد للطلبة الملازمين الأوائل للشرطة وأعوان الشرطة، بحضور وزراء من الطاقم الحكومي، والسلطات المحلية والعسكرية لولاية البليدة.





الدفعة التي ضمت 497 ملازم أول للشرطة تلقوا تكويناً بالمدرسة التطبيقية للشرطة عبد المجيد بوزبيد بالصومعة، و 669 عون شرطة من بينهم 222 شرطية، حملت إسم شهيد الواجب الوطني المرحوم محافظ الشرطة أوراغ حسين، الذي سقط بميدان الشرف إثر تعرضه لاعتداء إرهابي يوم 06 فيفري 1994 بالمدينة.

ليتم بعد ذلك أداء يمين الإخلاص من قبل الدفعة المتخرجة و تقليد الرتب وتسليم الشهادات للطلبة الأوائل، أعقبها مباشرة تقديم استعراضات خاصة بتقنيات وفنون الدفاع الذاتي وكيفية التدخل لحماية المواطنين من مختلف المخاطر.

في الختام كرم السيد وزير الداخلية عائلة شهيد الواجب الوطني المرحوم محافظ الشرطة «أوراغ حسين».



ولاية البليدة تتعزز بهياكل أمنية جديدة



أشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، رفقة المدير العام للأمن الوطني السيد قارة بوهديبة عبد القادر، يوم السبت 06 جويلية 2019 بالبليدة على تدشين جملة من الهياكل الأمنية التي ستساهم في رفع التغطية الأمنية بالولاية.

إستهل وزير الداخلية زيارته للولاية بتدشين ووضع حيز الخدمة مقرين للأمن الحضري و مرقدين للعزاب، أين أكد خلال تفقده لمختلف المصالح التي تتوفر عليها هذه الهياكل الأمنية على ضرورة توفير أحسن ظروف الإستقبال للمواطن وكذا الحرص على ضمان حقوق الشخص الموقوف تحت النظر.

في ذات السياق، قام وزير الداخلية السيد صلاح الدين دحمون ببلدية بوعرفة على وضع حجر الأساس لإنجاز المركز الجهوي لإعادة التأهيل والتكيف الوظيفي للمعاقين حركيا الذي يعد الثاني من نوعه على المستوى الوطني بعد مركز الحمير الذي أنشئ سنة 1999 والذي يعرف ضغطا كبيرا في الوقت الراهن. وأكد السيد الوزير خلال هذه الزيارة أن وضع هاته المشاريع حيز الخدمة، يندرج ضمن الحرص على مرافقة التوسع السكاني وكذا تقديم خدمة شرطية ذات جودة للمواطن، مؤكدا بأن تقديم خدمات شرطية ترقى إلى تطلعات المواطن من خلال تواجد مرافق عمومية جوارية أمنية هدفها بالأساس حماية المواطن وممتلكاته، منوها بالمجهودات الحثيثة المبذولة من طرف السلطات العمومية للإرتقاء بالمرافق الشرطية.

في ختام الزيارة، أشرف السيد الوزير على حفل التسليم الرمزي لمقررات الاستفادة من السكن لعدد من منتسبي سلك الشرطة والمتقاعدين إلى جانب ذوي الحقوق من أسر ضحايا الواجب الوطني تكريسا لقيم الوفاء والعرفان، هاته المناسبة تندرج وفي إطار سلسلة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المديرية العامة للأمن الوطني لمنتسبيها بشقيها الاجتماعي والصحي بهدف تمكينهم من تحقيق الاستقرار الاجتماعي



المصادقة على القانون المتعلقة بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفرع تحيين المنظومة القانونية المتعلقة بحماية الأشخاص و الممتلكات



أكد السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال جلسة المصادقة على القانون المتعلقة بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفرع الذي عرضه على أعضاء مجلس الأمة يوم 17 جوان 2019، أن المصادقة على ذات القانون تشكل خطوة كبيرة نحو تعزيز الترسانة القانونية وجودتها، مع ملائمتها لكل المستجدات و التطورات الحاصلة في مجال سلامة الأشخاص و الممتلكات و لاسيما الطفرة التنموية التي تشهدها البلاد، تلك الطفرة التي ميّزتها إرهاصات التطور العمراني غير المسبوق و تشييد المنشآت الإستراتيجية و الحيوية وهو ما يقتضي جاهزية قانونية متكيفة مع المعايير الدولية.

ويندرج هذا النص القانوني في إطار عملية عصرنه الهياكل التابعة لوزارة الداخلية و تحيين النصوص سارية المفعول بالنظر للمتطلبات الناتجة عن الكثافة السكانية الكبيرة و برامج السكن المنجزة بشكل غير مسبوق و إنشاء مدن جديدة و تنوع النشاطات و الخدمات الى جانب ظهور صناعة جديدة لمواد و منتجات تهيئة السكنات، حيث أن «النص الجديد جاء ليحل محل الأمر رقم 476 المؤرخ في فيفري 1976.

كما ابرز السيد الوزير في نفس السياق، أن تسهيل تطبيق هذا القانون على أرض الواقع و منحه الفعالية مرتبط بتدابير تطبيقية من بينها وضع منظومة تشريعية تلزم كل مستغل للمؤسسات المستقبلية للجمهور و العمارات المرتفعة اكتساب عقد تأمين ضد أخطار الحريق و الفرع، في الأخير أعرب معالي الوزير عن ارتياحه لمضامين هذا القانون الذي سيساهم لا محالة في تحقيق أمن و سلامة الممتلكات و المواطنين تماشياً مع ما هو معمول به دولياً، وفي توفير المناخ اللازم لبروز صناعات و استثمارات محلية في مجال تجهيزات مكافحة الحرائق.

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يكرم عريف الحماية المدنية السيد عبد القادر سحنون



أشرف السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يوم السبت 08 جوان 2019 ، بمعية المدير العام للحماية المدنية و المدير العام للأمن الوطني بمقر الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل بالدار البيضاء، على تكريم السيد عبد القادر سحنون ، عريف بالحماية المدنية الذي قام بتدخل بطولي أنقذ على إثره مواطنتين من هلاك محقق جراء تعرض بناية ذات طابقين بمدينة وهران لحريق مهول .



كما كرم السيد الوزير
بالمناسبة والدي السيد عبد القادر
سحنون ، بهدايا رمزية، مشيدا
بشجاعة و بسالة و تفاني
أعوان وضباط سلك الحماية
المدنية في أداء واجباتهم النبيلة،
معتبرا المؤسسة مفخرة للجزائر
و الجزائريين، وهي المؤسسة
التي ترافق المواطنين في كل
المناسبات.

في نفس السياق ، قامت المنظمة الدولية للحماية المدنية، بإسداء شهادة تقدير للعريف
البطل، عرفانا منها بالعمل الشجاع الذي اقدم عليه ، منوّهة بالصورة المشرفة التي قدمها
السيد عبد القادر سحنون عن منتسبي سلك الحماية المدنية ونبل المهام الموكلة إليهم .



وزير الداخلية يشرف على حفل تكريمي لفائدة منتسبي الحماية المدنية من الرياضيين الفائزين في مختلف الاستحقاقات

نظمت المديرية العامة للحماية المدنية يوم 30 ماي 2019 مأدبة إفطار على شرف السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حضرها الإطارات المركزية للوزارة إلى جانب إطارات الحماية المدنية.

هذا وأشرف السيد الوزير عقب هاته المأدبة على حفل تكريمي لفائدة منتسبي الحماية المدنية من الرياضيين الفائزين في مختلف الاستحقاقات كما قدم هدايا إلى عدد من أبناء منتسبي ومتقاعدي سلك الحماية المدنية وهو ما يندرج في السعي الدائم لمرافقة الموظفين من الناحية الاجتماعية.



في إطار متابعة الوتيرة التنموية على المستوى المحلي وتفقد المشاريع الرامية إلى الإستجابة لمواطني مختلف الأقاليم و التكفل بانشغالاتهم، وتحسين الإطار المعيشي وترقية خدمات مختلف المرافق الجوارية، عرفت عدة ولايات زيارات ميدانية لوزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، سمحت بتدشين منشآت جديدة ومعاينة تقدم الأعمال بأخرى وكذا الوقوف على انشغالات الساكنة من خلال لقاءات مع المنتخبين المحليين وممثلي المجتمع المدني، بما يسمح بتكييف البرامج التنموية المسطرة من طرف الجماعات المحلية وفق تطلعات المجتمع المحلي.

من ولاية تمنراست

تأكيد التكفل بالإطار المعيشي لمواطني الجنوب الكبير



خصت ولاية تمنراست و المقاطعتين الإداريتين لعين صالح وعين قزام في 05 جانفي 2019، بزيارة وفد وزاري قاده السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بمعية كل من السادة وزراء الأشغال العمومية و النقل و التجارة.

ومن ولاية عنابة

التكفل الفوري بالمناطق المتضررة من الفيضانات و ضبط مخططات عملية وقائية



على إثر موجة الإضطرابات الجوية التي مست ولاية عنابة و تهاطل أزيد من 150م من الأمطار خلال 48س.ا. تسببت في تضرر عديد المنشآت الهامة بالولاية، تنقل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمعية وفد وزاري متكون من وزير الاشغال العمومية و النقل، و وزير الموارد المائية وفد 04 من شهر فيفري 2019 إلى ولاية عنابة، حيث سمحت الزيارة التفقدية بالتأكيد على تسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية لإعادة الاعتبار للمناطق و المنشآت المتضررة مع ضرورة إبقاء الأهمية الكبرى إلى كل التفاصيل المتعلقة بهذا الجانب والوقوف على النقائص لتداركها عن طريق برنامج استعجالي للوقاية من الفيضانات بالولاية.

وفي هذا الإطار، أكد السيد وزير الداخلية خلال هذه الزيارة على أولوية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للوقاية من الكوارث المناخية، لاسيما من خلال مضاعفة محطات الرفع والضخ ضمن برنامج استعجالي بالإضافة إلى تحيين الإستراتيجية الولائية للوقاية من الفيضانات، مع التركيز على المنشآت الإستراتيجية على غرار مركب الحجار الذي يمثل قلب الصناعة الوطنية.

سمحت الزيارة بإطلاق مشاريع هامة وحيوية، طالما شكلت أولوية انشغالات ساكنة ولاية تمنراست على غرار إعطاء إشارة إطلاق مشروع إنجاز الطريق الوطني الرابط بين تينزواتين وسيلت، وكذا تدشين المركز المتقدم للحماية المدنية، واستفادت المنطقة من عملية توزيع سيارات إسعاف لفائدة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بتينزواتين بالإضافة إلى انطلاق عملية تضامنية ممولة من ميزانية الدولة لفائدة البدو الرحل، وتم في ذات الإطار وقصد تحسين الإطار المعيشي للسكان وتعزيز التنمية المحلية في شقيها البشري والاجتماعي تدشين مسبح جوارى مغطى بتينزواتين، وزيارة مشروع إنجاز أول ثانوية، وكذا مركز تكوين مهني.

في هذا الإطار، وفي سبيل مد جسور التواصل بين المواطن والإدارة، سمح اللقاء المنعقد مع هيئات المجتمع المدني برفع انشغالات مواطني المنطقة التي تمحورت حول حالة الطرقات والصحة الجوارية والتشغيل إلى جانب مسائل أخرى متعلقة بالتنمية المحلية.

كما شملت الزيارة المقاطعة الإدارية عن قزام أين وقف الوفد الوزاري على جاهزية جملة من المرافق العمومية ووضع حجر الأساس لإنجاز ميناء جاف لمستثمر خاص وكذا تدشين مركز العبور المخصص لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى الإشراف على أول عملية تصدير الإسمنت نحو النيجر لسنة 2019.

و خلال الزيارة الميدانية إلى بلديات شرق العاصمة:

توسيع هامش الإستثمار المحلي أولوية الساعة

احتضنت البلديات الشرقية لولاية الجزائر يوم السبت 09 فيفري 2019، زيارة عمل وتفقد قادها وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مرفوقا بكل من وزير النقل والأشغال العمومية ووزير الموارد المائية قصد معاينة مدى تقدم مشاريع التنمية عبر إقليم العاصمة.

فضلا عن تدشين بعض الهياكل الإدارية الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن، سمحت الزيارة بالوقوف على إعادة تهيئة شواطئ و فضاءات الترفيه والراحة والتنزه للعائلات في كل من بلديات برج الكيفان وبرج البحري والمرسى وكذا إعطاء إشارة الانطلاق في مشاريع تخص حماية الواجهة البحرية لعاصمة البلاد، كما تم التأكيد على ضرورة التحويل الإيجابي والفعال للأوعية العقارية الناتجة عن القضاء على الأحياء القصديرية و عمليات الترحيل التي استنفادت منها العاصمة، من خلال مشاريع تحسن الإطار المعيشي للساكنة.

كما كانت الزيارة فرصة سانحة لتجديد التأكيد على عزم الدولة على بعث الديناميكية الاقتصادية المحلية، إذ أسدى السيد وزير الداخلية التعليمات القاضية بضرورة مرافقة المستثمرين، لاسيما الشباب منهم من خلال مشاريع جوارية خلاقة للثروة.



إعادة تشغيل مصفاة سيدي رزين بالعاصمة

مكسب طاقوي وطني معزز للإنتاج البترولي

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يوم 21 فيفري 2019 بتكليف من رئيس الجمهورية ، على إعطاء إشارة إعادة تشغيل مصفاة سيدي رزين للمنتجات المكررة ببراقي ، بمعية وزير الطاقة والرئيس المدير العام لمجمع سونطراك.

بهذه المناسبة، أوضح السيد الوزير أن عصرنة هذا المصنع وفقا لمعايير الجودة والسلامة الدولية، سترفع من قدراتها الإنتاجية إلى 3,645 مليون طن سنويا أي بزيادة نسبتها 35 بالمائة مقارنة بما كان عليه قبل التأهيل، وفي ذات السياق أكد وزير الداخلية أن مصفاة سيدي رزين ستساهم في تدعيم التنمية المحلية في بلدية براقى و ما جاورها وهي على حسب ما جاء في قوله « التي تحمل دلالات قوية على الثورة التنموية التي تشهدها بلادنا خاصة بالمناطق التي عانت من ويلات الإرهاب الغاشم» مضيفا أن ذلك «لم يأت صدفة بل بفضل استراتيجية متكاملة كان رأس أولوياتها ولازال الأمن والاستقرار».



ومن الجلفة، عين وسارة و مسعد ولايات منتدبة تأكيد على النهوض بتنمية ولايات الهضاب العليا



الهضاب العليا إلى جانب صندوق الجنوب في إطار مواصلة البرامج التأهيلية على مستوى هاته المناطق، حيث جدد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التأكيد على منح كل الدعم لشباب المنطقة حاملي الأفكار والمشاريع عمليا، وكذا عزيمة السلطات العمومية على مرافقة خلق الثروة بولايات الهضاب العليا بالإعتماد على طاقات هاته المنطقة خاصة فيما يخص القدرات الفلاحية، والتي سترافق الإستثمارات بها بالكهرباء الريفية و الفلاحية.

منطقة عين وسارة ومنطقة مسعد إلى ولايات منتدبة، كما أكد في ذات السياق، على أنه تم التحضير ملف الولايات المنتدبة منذ أشهر بكل رزانة ومسؤولية، لاسيما أن عين وسارة فرضت نفسها بطاقتها وبما تزخر به من مؤهلات وتواجدها الإقليمي ومن منطلق طموحاتها التنموية المستقبلية، والهدف من ذلك هو أن تصبح الولايات المنتدبة ولايات قائمة بذاتها، وكشف معالي الوزير عن مشروعين محطتي تصفية المياه مسجلين لسنة 2019، الأول انتهت الدراسة منه بعين وسارة والثاني على مستوى مسعد، في إطار برنامج

خصت ولاية الجلفة في 18 فيفري 2019 بزيارة ميدانية لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رفقة كل من وزير الأشغال العمومية والنقل ووزير الموارد المائية.

استهلّت زيارة العمل والتفقد بوضع حجر الأساس لمشروع إنجاز معهد متخصص في التكوين المهني والإستماع لعرض حول القطاع، إلى جانب الإصغاء إلى رؤساء بلديات دائرة عين وسارة.

وكانت المناسبة فرصة أعلن خلالها وزير الداخلية عن الموافقة على ترقية

السيد صلاح الدين دحمون
يترأس لجنة وزارية مشتركة بولاية تمنراست

جهود متعددة القطاعات لبعث الديناميكية التنموية بعاصمة الجنوب

في إطار متابعة وتيرة التنمية المحلية بولاية تمنراست، والوقوف على مدى تقدم المشاريع المحلية والجوارية المندرجة ضمن التكفل بانشغالات مواطني هذه الولاية الحدودية،



قاد السيد صلاح الدين دحمون بصفته أميناً عاماً لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لجنة وزارية مشتركة مكونة من السادة الأمناء العامين لقطاعات المالية، التربية الوطنية، الأشغال العمومية والنقل، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الموارد المائية والسكن والعمران والمدينة، حيث خصت زيارتها، التي امتدت من 3 إلى 6 فيفري 2019، كل من عاصمة الولاية والمقاطعتين الإداريتين لعين صالح وعين قزام، وشملت عديد المشاريع ذات الأولوية كما سمحت بتدارس سبل تعزيز التنمية المحلية مع المسؤولين المحليين والمنتخبين وأعيان المنطقة..

تغطية ولاية تمنراست بشبكة الطرقات، رهان إستراتيجي

باشرت اللجنة الوزارية المشتركة الموفدة إلى تمنراست عملها بدءاً بمشروع إنجاز الطريق بين سيالات وتينزواتين، حيث أكد الأمين العام لوزارة الداخلية على أهمية هذا المشروع الحيوي الذي يمثل رهانا خاصا لاسيما في ظل طبيعة التضاريس، مشيراً إلى ما تملكه المؤسسات الوطنية من خبرة تؤهلها لإتمام هذه الأشغال. وفي هذا الشأن، صرح السيد صلاح الدين دحمون بأن ولاية تمنراست تمثل خمس (5/1) مساحة الجزائر، وتغطيها بشبكة الطرقات عمل جبار و رهان إستراتيجي سيمكن من تطوير الإستثمار وتشجيع المبادلات التجارية بين مختلف المناطق، كما سيمكن من تأمين هذه المنطقة الشاسعة. وشكل تفقد مشروع الطريق بين سيالات وتينزواتين ساحة لذكر السيد الأمين العام بالأهمية التي يوليها لضرورة احترام البنود التعاقدية في مجال تجسيد مشاريع الطرقات، مؤكداً على أن السلطات العمومية لن تقبل التأخر في تنفيذ المشاريع من قبل الشركات وأنه لا تساهل مع المخلين بالأحكام التعاقدية.



في ذات السياق شدّد السيد صلاح الدين دحمون على ضرورة أخذ خصوصيات هذه المنطقة بعين الاعتبار لاسيما بتكييف ظروف الاستقبال ومتطلبات أبناء المنطقة، حيث اعتبر أنه من الضرورة توفير الظروف الملائمة لتمدرس أبناء البدو الرحل وتكييف مؤسساتنا التربوية مع طبيعة حياتهم.

من تين زواتين.. لقاء مع المجتمع المدني لبحث الأولويات التنموية

تحسين ظروف تمدرس أبناء منطقة تين زواتين على رأس التعليمات المسداة



بلدية تين زواتين، وقفت اللجنة الوزارية المشتركة على مشروع المجمع المدرسي وكذا زيارة مشروع إنجاز ثانوية بها، حيث أبرز رئيس اللجنة الوزارية، السيد صلاح الدين دحمون أن حسن تسيير المدارس الابتدائية أولوية الأولويات بالنسبة لقطاع الداخلية، مذكرا بأن مصالح قطاعه الوزاري جندت كل الوسائل من أجل ضمان ظروف تنقل و تمدرس حسنة لأبنائنا، باعتباره هدف ينشد بلوغه عبر ربوع الوطن، مشيرا إلى أن ولاية تمنراست استفادت من 32 حافلة للنقل المدرسي بالإضافة الى إمكانيات مالية معتبرة أخذت على عاتق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وستستفيد قريبا من برنامج دعم تكميلي بحافلات النقل المدرسي.

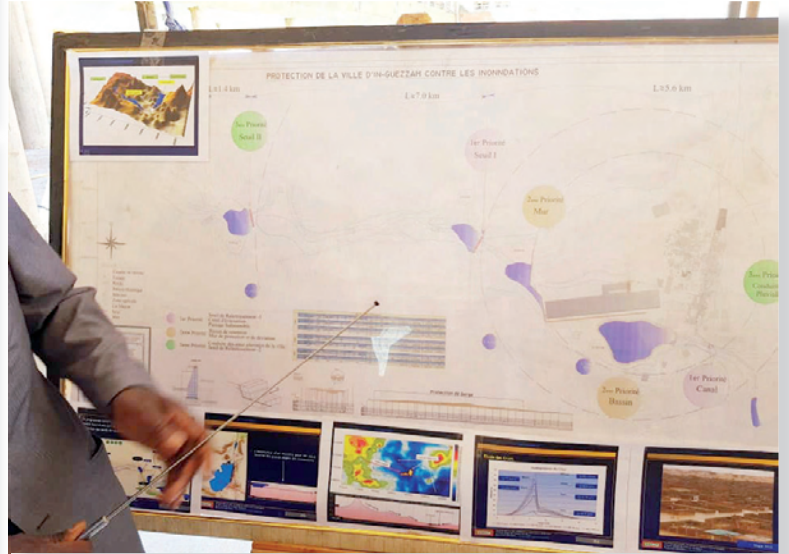
خلال اللقاء الذي جمع اللجنة الوزارية المشتركة بممثلي المجتمع المدني بمنطقة تين زواتين، أكد السيد صلاح الدين دحمون على طابع الأولوية الذي تحظى به المناطق الجنوبية في مجال تطوير الكهرباء والكهرباء الفلاحية، حيث ستحتل تين زواتين باستثمارات اضافية في هذا المجال وفقا لاستراتيجية الحكومة في مجال استغلال الطاقة الشمسية، إلى جانب التذكير بضرورة تنمية و تثمين النشاط الفلاحي

حيث أكد السيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بأن الإدارة المركزية عازمة على مرافقة السلطات المحلية وتذليل كل العقبات أمامها من أجل الإسراع في أشغال الإنجاز بالنظر لما يكتنفه هذا النوع من المشاريع من أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة ككل.

بالمنطقة، لاسيما تربية الإبل التي تميز النشاط الرعوي المحلي، وكذا ضرورة توجه شبابنا نحو التكوين المهني بغرض اكتساب المهارات المهنية التي تسمح لهم بولوج عالم الشغل.

الوقوف على مشروع مخطط حماية مدينة عين قزام من مخاطر الفيضانات

واصلت اللجنة الوزارية المشتركة الموفدة إلى ولاية تمنراست زيارتها الميدانية بالتوجه إلى بلدية عين قزام أين عاينت وتباحثت عددا من المشاريع الهامة بالنسبة للمنطقة، على غرار مشروع بناء ثانوية الذي تم التأكيد على ضرورة الإنتهاء من الأشغال به قبل الدخول المدرسي المقبل وكذا الوقوف على مشروع حماية مدينة عين قزام من الفيضانات والذي يهدف إلى حماية المواطنين وأموالهم من هذا النوع من الأخطار.



دراسة تهيئة منطقة عين قزام المستكملة كأساس للتخطيط الإقليمي و التنموي

خلال اللقاء المنعقد مع مختلف فعاليات المجتمع المدني لبلدية عين قزام و المناطق المجاورة لها، أعلن السيد صلاح الدين دحمون، عن انتهاء الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم من إنجاز دراسة علمية معمقة حول المنطقة لتحليل كل المؤشرات التنموية والإمكانات المتاحة، معتبرا أن هذه الدراسة التي تم عرض ملخص عنها خلال اللقاء، ستكون الأساس الذي ستستند عليه كل السلطات العمومية عند تصميم



على واقع عديد المشاريع التنموية لا سيما الجوارية وتلك المرتبطة بالإطار المعيشي المدرجة ضمن أولوية انشغالات مواطني المنطقة. حيث أشرفت اللجنة المشتركة بعين صالح على معاينة مشروع إنجاز مستشفى بسعة 120 سريرا، وأكد السيد صلاح الدين دحمون على ضرورة إنجاز مدرسة متخصصة في التكوين الشبه الطبي من أجل مرافقة الهياكل الصحية الضخمة التي تكتسبها المنطقة وضمان تأطير بشري مكون و مؤهل. كما سمحت له معاينة محطة نقل مياه الشرب من عين صالح إلى تمنراست بالتذكير أن تنقل هذه اللجنة الوزارية يأتي لضمان المتابعة الميدانية للمشاريع قيد الإنجاز في إطار البرنامج الضخم المقرر لتنمية مناطق الجنوب الذي يتطلب حشد الجهود لإنجاحه، في إطار مقاربة جديدة قائمة على تعزيز التنسيق القطاعي والعمل الجوارى الميداني وإشراك جميع فعاليات المنطقة، ملحا على الأولوية الممنوحة لمناطق الجنوب الكبير باعتبارها ذات مكانة استراتيجية على الصعيد الأمني، الإقتصادي والإقليمي الجهوي.

مشاريع توجه لهذه المنطقة في إطار التخطيط التنموي والإقليمي فعال يستجيب لتطلعات ساكنتها و يسمح بثمين إمكانياتها والإستغلال الأمثل لقدراتها.

كما أكد بأن المنطقة ستعرف تجسيدا للتوصيات المنبثقة عن الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، مشيرا في ذات الشأن إلى أنه لا يمكن أن يكتب لبرنامج تنمية المناطق الحدودية النجاح إلا اذا تضافرت جهود السكان لتحقيق هذا الهدف، باعتبار أن المجتمع بمختلف أطيافه يمثل قوة اقتراح مهمة يمكن من خلالها إثراء كل البرامج التنموية التي تباشرها السلطات العمومية.

من عين صالح... تأكيد على التكفل بالمنشآت الصحية و التزويد بالمياه الصالحة للشرب

في إطار سعي السلطات العمومية إلى تعميم التنمية عبر كل تراب الوطن، وقفت اللجنة الوزارية المشتركة بالمقاطعة الإدارية لعين صالح



إيلاء كل العناية لمرافق الشباب وفق مبدأ الإنصاف بين الأقاليم



سمحت زيارة اللجنة الوزارية لولاية تمنراست بتدشين ووضع حيز الخدمة جملة من المشاريع الجوارية لاسيما تلك المرتبطة بتحسين الإطار المعيشي للسكان وتهيئة المرافق الشبانية، الترفيهية والرياضية في إطار الجهود المبذولة لتعميم التنمية المحلية في شقها الاجتماعي والبشري عبر كل ربوع الوطن، وفق مبدأ الإنصاف بين الأقاليم.

في هذا الصدد، ذكر السيد صلاح الدين دحمون بالمشاريع ذات الصلة والتي استفادت منها ولاية تمنراست على غرار المسابح المغطاة وعديد الملاعب الجوارية، وشدد على ضرورة انتهاج سبيل جديد في تسييرها يتسم بمرونة وفعالية أكبر، من خلال تفويض تسييرها وذلك عملا بالمرسوم التنفيذي 18-199 والمتعلق بتفويضات المرفق العام، لاسيما من طرف مقاولين شباب بما يخلق ديناميكية اقتصادية محلية وتكفل أمثل بهذه الفئة الحيوية.





في ختام زيارتها الميدانية للولاية قصد معاينة مدى تقدم المشاريع التنموية، وقفت اللجنة الوزارية المشتركة على مشاريع إنجاز هياكل جديدة بعاصمة الولاية، على غرار مشروع إنجاز مستشفى بسعة 240 سرير مزود بستة قاعات جراحة وخمسة تخصصات، ومجهز بسكنات وظيفية مهيأة بمساحات خضراء لفائدة الأطباء والمختصين لتحسين ظروف عملهم. حيث استمع الوفد الوزاري خلال هذه المعاينة إلى عرض مفصل حول قطاع الصحة بالولاية مما سمح بالوقوف على أهم النقائص لتداركها في أقرب وقت والتأكيد على ضرورة إجراء دراسات حول الأمراض المنتشرة في المنطقة بهدف خلق مصالح ملائمة لمعالجتها.

وفي قطاع السكن، استمع أعضاء اللجنة إلى عرض حال حول المشاريع السكنية المبرمج إنجازها في المنطقة بهدف توفير أكبر قدر من الوحدات السكنية خلال زيارة مشروع إنجاز 2770 وحدة سكنية في صيغة السكن العمومي الإيجاري بحي أنكوف، والوقوف على مشروع إنجاز 50 مسكن لفائدة الأطباء وتفقد إقامة الاساتذة الجامعيين (70 مسكن)، كما تمت معاينة مشروع إنجاز خزان مائي بسعة 4000 متر مكعب لتزويد سكان الولاية بالمياه الصالحة للشرب بالكمية والنوعية المطلوبتين، ومعاينة ربط التجزئات الاجتماعية بحي تافسيت 02 بالطاقة الكهربائية.

كما قام السيد الأمين العام لوزارة الداخلية مرفوقا بالسادة أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة بزيارة تفقدية للمقر الجديد لولاية تمنراست، الذي سيسمح بتقريب الإدارة من المواطن وضمان تكفل أنجع بانشغالاته وتوفير أحسن ظروف استقبال، كما أشرف السيد صلاح الدين دحمون على زيارة المدرسة الابتدائية النموذجية المجاهد المتوفى "أزوم امرزاغ" المزودة بالطاقة الشمسية بحي أنكوف، أين أكد على حتمية تعميم استعمال الطاقة الشمسية في جميع المدارس وذلك في إطار تحفيز استخدام الطاقات المتجددة على مستوى المنشآت والهيكل العمومية في إطار تنفيذ البرنامج القطاعي للفعالية الطاقوية.



**وزير الداخلية و الجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية، السيد صلاح
الدين دحمون في زيارة رسمية
لولاية بشار:**

«نطمح للتغيير و الازدهار في ظل الأمن و الاستقرار»

امتحانات نهاية السنة، شهر رمضان الكريم وموسم الحج. كما لم يفوت السيد الوزير الفرصة ليصرح بخصوص ما تشهده البلاد من حركية في هذه المرحلة التي وصفها بالمفصلية حيث حيا بالمناسبة الشعب الجزائري على الطريقة الحضارية والسلمية التي تحلى بها لدى مطالبته بالتغيير، حيث صرح بأننا جميعا نرغب بالتغيير من أجل جزائر مزدهرة ومن أجل مستقبل أبنائنا ومن أجل العيش معاً في سلام، حيث أكد أن كل هذا من أولوياتنا كما أشار إلى أنه من مهام الحكومة الدستورية إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار ووحدة البلاد طبقاً للدستور والقانون، منوهاً بالجهودات التي تقدمها كافة المصالح الأمنية على رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

أشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، يوم السبت 13 أفريل 2019 على زيارة عمل و تفقد إلى ولاية بشار مرفوقاً بكل من وزير الموارد المائية السيد علي حمام ووزير السكن و العمران و المدينة السيد كمال بلجود وذلك من أجل تدشين و وضع حيز الخدمة لعدد من المشاريع وكذا معاينة وتيرة التنمية عبر بلديات الولاية.

أكد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال زيارته إلى ولاية بشار على التزامه إلى جانب زملائه في الطاقم الحكومي بتنفيذ المهام المنوطة بحكومة تصريف الأعمال، والتي من أهمها التحضير للمواعيد الإجتماعية القادمة على غرار

مشاريع جوارية لتحسين الإطار المعيشي لمواطني ولاية بشار

على التكفل بصحة المواطنين ووقوفه على تقدم الأشغال بمشروع إنجاز 1500 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار، كما عاين السيد صلاح الدين دحمون لدى حلوله ببلدية بني ونيف مشروع تحويل المياه بمنطقة «بوسير»، المشروع الهام الذي سيسمح بتزويد سكان بشار بالمياه

سمحت الزيارة بالوقوف على وتيرة إنجاز عديد المشاريع التنموية و وضع حيز الخدمة هياكل محلية ذات بعد تنموي جوارى بما يسمح بالتكفل بانشغالات مواطني ولاية بشار الحدودية.

حيث شمل اليوم الأول من الزيارة تدشين السيد الوزير لمركز مكافحة السرطان ببلدية بشار، الذي يحتوي على أحدث التجهيزات المعمول بها عبر العالم في هذا المجال، حيث صرح وزير الداخلية بالمناسبة أن الدولة تنفق أموالاً كبيرة لاقتناء التجهيزات الطبية الحساسة و ذكر بأهمية القيام بالصيانة الوقائية لها لتفادي أي عطل قد ينعكس سلباً





الصالحة للشرب ابتداء من شهر جوان المقبل واعطاء دفع قوي للفلاحة والصناعة والسياحة على مستوى هاته الولاية.

وفي مجال النقل، أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على وضع حجر الأساس لمشروع إنجاز محول على الطريق الوطني رقم 06 وعرض حول مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين بشار و بني ونيف.

كما استفادت بلدية بني ونيف بمناسبة الزيارة من دخول الخدمة لعدد من المرافق الجوارية ذات الصلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن على غرار مسبح جوارى ومركز للتكوين المهني ومؤسسة فندقية خاصة.

من جهتها حظيت بلدية تاغيت بزيارة الوفد الوزاري حيث تم تدشين عيادة متعددة الخدمات ومعهد جهوي للموسيقى.



ترقية التعاون مع دول الجوار رهان إستراتيجي للولايات الحدودية



المعبر الحدودي مع موريتانيا ومختلف الإستثمارات المرافقة التي تستفيد منها الولاية، حيث يبقى الرهان الأساسي بالنسبة لهذه المناطق، تعزيز ديناميكية التبادل الإقتصادي والتجاري مع دول الجوار ما من شأنه دعم الإقتصاد الوطني والسماح بتحقيق قفزة تنموية نوعية للمناطق الحدودية.

فضلا عن تخصيص الإعتمادات الضرورية بالإعتماد على صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وكذا صندوق الجنوب والهضاب العليا. وبهذا الشأن، أكد السيد صلاح الدين دحمون على الدور الاستراتيجي المنتظر أن تلعبه الولايات الحدودية على غرار ولاية بشار ، لاسيما بعد فتح

على هامش تدشينه لعدد من المرافق الجوارية بولاية بشار، ذكر وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالجهود الجبارة التي يبذلها قطاع الداخلية للنهوض بتنمية المناطق الحدودية، برسم الإستراتيجيات الملائمة التي تعنى بها المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته،



الدعوة لرص الصفوف و اجتناب عوامل التفرقة خلال اجتماع وزير الداخلية بالإطارات المحلية

عقد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون، خلال اليوم الثاني من زيارته لولاية بشار لقاءً مع الإطارات المحلية للولاية، أكد بمناسبة أن هاته الأخيرة تهدف إلى ضمان الاستمرار في التكفل بانشغالات المواطنين والعمل على التكفل بها لاسيما خلال المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد، والتي ميزتها رغبة الشعب الجزائري في تغيير عميق من شأنه تحقيق التقدم والرقي، وفي هذا الشأن، دعا السيد صلاح الدين دحمون إلى رص الصفوف واجتناب كافة عوامل التفرقة والخلاف من أجل تثمين ما أسفر عنه الحراك الشعبي من تعبئة للإرادات نحو ترسيخ مسار ديمقراطي جديد والتفاعل لتحسين البلاد ضد كل التهديدات.

وفي نفس السياق أشار السيد الوزير إلى أن الانتخابات الرئاسية

القادمة موعد هام من أجل تجسيد المشروع السياسي الوطني الذي انبثق عن الحراك الشعبي العميق حيث دعا بالمناسبة المواطنين إلى مشاركة تاريخية تمكن الشعب من اختيار رئيسه المقبل عبر صناديق إنتخابية شفافة ونظيفة.

الدورة الرابعة للجنة الأمنية المشتركة الجزائرية-المالية لامنّاص من تعاون دائّم من أجل تحقيق الأمن



للتجزئة و يقتضي تعاون فعال و مشترك و تجنيد كل الوسائل لمكافحة. كما أوضح السيد صلاح دحمون بالمناسبة أن الجزائر ومالي تنتميان إلى منطقة باتت ترتسم فيها معالم تفشي الإجرام المنظم العابر للحدود، مشدداً على أن الإرهاب أصبح اليوم «مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، لاسيما المتاجرة بالأسلحة والمخدرات من خلال شبكات إجرامية منظمة قامت بإرساء علاقات قوية مع الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل». منوهاً في نفس الوقت، بالتقدم المسجل في تحقيق السلم والأمن في الدولة الشقيقة مالي المسعى الذي طالما عملت الجزائر على تجسيده، لاسيما من خلال

توصيات الدورة الثالثة، محاربة الهجرة غير الشرعية وشبكات المتاجرة بالبشر، تعزيز التعاون الأمني و تبادل الخبرات في مجال المصالحة الوطنية. خلال كلمته بمناسبة افتتاح أشغال هذه الدورة، عرض السيد صلاح الدين دحمون تقييماً لعلاقات التعاون الأمني بين البلدين إلى جانب أفاق تعزيزه لمواجهة التحديات الراهنة، حيث أشاد بالعلاقات المتينة والتميزة التي تجمع البلدين، و ضرورة تطويرها و ترقيتها. كما أشار إلى تفشي الإجرام المنظم العابر للحدود، و هو ما يجعل أمن المنطقة المشتركة غير قابل

احتضنت الجزائر يوم الأربعاء 23 جانفي 2019، أشغال الدورة الرابعة للجنة الأمنية المشتركة الجزائرية-المالية، و التي ترأسها السيد صلاح الدين دحمون بصفته أميناً عاماً لوزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، مناصفة مع نظيره الأمين العام لوزارة الأمن و الحماية المدنية لجمهورية مالي السيد اسر كاماتي.

تمحورت أشغال الدورة الرابعة للجنة الأمنية المشتركة الجزائرية-المالية حول تحليل الوضع الأمني، تقييم مسار تنفيذ



يتخللها من مشاورات حول المسائل ذات الإهتمام المشترك من شأنها تعزيز التعاون الثنائي لمواجهة التحديات التي تعرفها المنطقة مشيدا في هذا الصدد بالتوصيات المنبثقة عن هذه الدورة لاسيما فيما يخص التنسيق لمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز التعاون في مجال الأمن الوطني والحماية المدنية إلى جانب مواصلة التبادل في مجال المصالحة الوطنية.

وفي نفس السياق، أعلن السيد الأمين العام عن مواصلة تعاون البلدين لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الإتفاق على آلية لمكافحة شبكات الإتجار بالبشر وما ينجر عنه من مخاطر.

والإعتناء بهم صحيا وترحيلهم في ظل احترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية ورغم كل ذلك توجد أطراف تتخذ من هذه المسألة وسيلة لزعزعة استقرار الجزائر وتشويه صورتها إقليميا ودوليا.

في ختام أشغال الدورة الرابعة للجنة الأمنية المشتركة الجزائرية-المالية، وقع العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون ونظيره المالي، السيد أسركاماتي محضر اجتماع اللجنة.

خلال كلمته للصحافة بمناسبة اختتام أشغال اللجنة، أكد السيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على أن مثل هاته اللقاءات وما

اتفاق السلم المنبثق عن مسار الجزائر، والذي سجل تقدما معتبرا في مراحل تنفيذه. في هذا السياق، جدد رئيس الوفد الجزائري المشارك في اشغال اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة عزم الدولة الجزائرية على مرافقة الدولة المالية في هذا المسعى، داعيا الخبراء في إطار أعمال هذه اللجنة إلى دراسة إمكانية إنشاء آلية تقنية مشتركة لمتابعة ومواصلة تجسيد التعاون بين البلدين للاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، تشترك فيها كل القطاعات المعنية (من وزارات الخارجية والعدل والشؤون الدينية والمصالح الأمنية...).

وذكر من جهة أخرى بالجهودات التي تبذلها الجزائر في التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين



**الأمين العام لوزارة الداخلية يشارك في الإجتماع التحضيري
لهيئة أمناء جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز للأمن العربي
اقتراح موضوع الهجرة غير الشرعية كمحور للجائزة
في فرع الدراسات الأمنية للدورة القادمة**

شارك الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون يوم 28 فيفري 2019 في الاجتماع التحضيري لهيئة أمناء جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز للأمن العربي، بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس.

شكل هذا الاجتماع فرصة للسيد صلاح الدين دحمون، عضو هيئة الأمناء، للتنبؤ بضرورة اعتماد مقاربة شاملة تركز على الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها المنطقة العربية والمناطق المجاورة لها بهدف تفسير بعض الظواهر الأمنية التي تعرفها هذه الدول، على غرار المتاجرة بالبشر والإرهاب، بغرض المضي قدما لوضع حلول مناسبة لها.

من جهة أخرى، اقترح السيد صلاح الدين دحمون بصفته عضوا لهيئة أمناء جائزة الأمن العربي، إدراج موضوع الهجرة غير الشرعية كمحور للجائزة في فرع الدراسات الأمنية للدورة القادمة، حيث أكد على أن هذه الظاهرة تعرف تطورا كبيرا لتشمل عدة جرائم خطيرة، مذكرا بأهمية الفهم العميق لها لتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة.



الأمين العام لوزارة الداخلية يترأس الاجتماع التحضيري المشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب



ترأس الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، يوم 01 مارس 2019 بجمهورية تونس، الاجتماع التحضيري للاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، أين تباحث المشاركون الإتفاقيات والبروتوكولات من حيث الشكل والمضمون والتي تم التوقيع عليها خلال الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية و العدل العرب المنعقد يوم 04 مارس 2019.



تهدف هذه الاتفاقيات والبروتوكولات إلى وضع آليات قانونية متعددة الأطراف تمكن الدول المشاركة من مكافحة شتى أنواع الجرائم التي تعرفها المنطقة وفيما يلي أهم النصوص التي تمت مناقشتها:

- الإتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية ومنع ومكافحة الإتجار فيها،
- الإتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإستنساخ البشري.
- البروتوكول العربي لمكافحة الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، الملحق والمكمل للإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح الملحق والمكمل للإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

أشغال الدورة الـ 36 لمجلس وزراء الداخلية العرب التأكيد على استعداد الجزائر لتقاسم تجربتها في مجال المصالحة الوطنية



ليضيف بأن الجزائر جاهزة لتقاسم تجربتها في مجال المصالحة الوطنية التي ساهمت في طي صفحة قاتمة وأسست لمرحلة جديدة قوامها الوئام والتسامح والتي كرستها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 130/72 كيوم عالمي للعيش بسلام والمصادف ليوم 16 ماي من كل سنة، وذلك بمبادرة من الجزائر.

كما أكد السيد الوزير أن تحقيق السلم والأمن في العالم لاسيما في منطقة الساحل، هو مسعى لطالما عملت الجزائر على تجسيده من أجل تغليب لغة الحوار وجمع شمل الأشقاء بدلا من لغة السلاح والنزاع والتقاتل، وهي مقاربة تبنتها الجزائر من خلال وساطتها في عدة أزمت مست دول هذه المنطقة محذرا في ذات السياق من خطورة استخدام التقنيات الحديثة وعلى رأسها شبكة الانترنت من قبل الجماعات الإرهابية للترويج لأفكارها المتطرفة، مؤكدا على ضرورة مواصلة العمل الحثيث من أجل منع اتساع نطاقات التهديد السيبراني وبحث الأسلوب الأمثل للحد منه.

اعتراف بمجهودات الجزائر في تعزيز الأمن العربي المشترك

عرفانا لاحتضان الجزائر للدورة الخامسة والثلاثين لاجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب وتقدير الجهود القيمة في مجال تعزيز الأمن العربي المشترك تم منح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي وسام الدرجة الأولى لجامعة الأمير نايف بن عبدالعزيز للعلوم الأمنية.

افتتحت أشغال الدورة الـ 36 لمجلس وزراء الداخلية العرب بمراسم تسليم الرئاسة الدورية من الجزائر باعتبار أنها احتضنت آخر دورة (الـ 35) إلى المملكة العربية السعودية، بمشاركة وزير العدل حافظ الأختام إلى جانب الأمين العام لوزارة الداخلية السيد صلاح الدين دحمون وإطارات سامية مدنية وأمنية. حيث سلمت الرئاسة الدورية لوزير الداخلية السعودي سمو الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود.

الجزائر مستعدة لمشاركة تجربتها في استرداد الأمن والسلم

نيابة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي، ألقى وزير العدل حافظ الأختام كلمة بالمناسبة تضمنت الثناء على السنة التي رسخها المجلس من خلال إصدار قرارات وتوصيات غايتها التقريب من الرؤى وتوحيد المدركات الأمنية وهو ما يشكل صمام أمان في بعث ديناميكية تسمح بمواكبة التحولات الدولية واستغلال للفرص المتاحة.

ليؤكد السيد الوزير على ضرورة إتباع نهج شمولي ومتكامل يدمج بين الإجراءات الأمنية والقانونية من خلال إحكام الرقابة على المنافذ الحدودية وتأمين جوازات السفر وتكثيف التعاون والتنسيق بين المصالح المختصة، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات توجيهية ترمي إلى بعث التنمية الاقتصادية.

لجنة وزارية حدودية مشتركة لتدارس القضايا الإستراتيجية



استقبل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية والأمن العمومي النيجري، محمد بازوم، أين أكد معالي الوزير على أن اللجنة المشتركة الحدودية بين الجزائر والنيجر ستجتمع «خلال السداسي الثاني من السنة الجارية» سيتم خلالها وضع آلية لمتابعة وتقييم كل التوصيات المنبثقة عنها، إضافة الى مسألة الهجرة غير الشرعية، تم الإتفاق على أن الإجتماع سيضم «ولاة الولايات الحدودية الجزائريين بنظرائهم من النيجر في غضون السداسي الثاني من العام الجاري» حسب وزير الداخلية، معتبرا أن هذه «الآلية الجوارية ستساعد على تقييم القرارات والعمل الثنائي» حول المسائل والقضايا التي تهم البلدين».

وبهذه المناسبة، أشاد وزير الداخلية والأمن العمومي النيجري، محمد بازوم بـ«كثافة العلاقات الثنائية» التي تجمع بلاده بالجزائر خاصة في قطاع الداخلية، مثنيا الدعم الملحوظ الذي تقدمه الجزائر للنيجر سيما في مجال التعاون الشرطي والحماية المدنية.

السيد الأمين العام يشارك في أشغال الإجتماع الوزاري الأول للحوار 5+5 حول التعايش وتهيئة الأقاليم



في إطار تعزيز الشراكة والحوار بين بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط وكذا ترقية تبادل أحسن التجارب بين مختلف الشركاء، شارك الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد محمد أمين درامشي يوم 26 أفريل 2019 بمونبلييه الفرنسية، في الإجتماع الوزاري الأول للحوار 5+5 الموسوم بـ "التعايش وتهيئة الأقاليم".

التبادل وتحديد السياسات في إطار رؤية مشتركة.

خلال هذه الدورة، عرض الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد محمد أمين درامشي، التجربة الجزائرية في مجال التعايش وتهيئة الإقليم على ممثلي مختلف الدول لاسيما في شقها

البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا) وتبادل النقاش حول القضايا الأساسية والمقاربات السياسية المتخذة من أجل مجابهة عدد كبير من التحديات المشتركة.

إضافة إلى ذلك، كانت هذه الدورة التأسيسية أيضا مناسبة لضبط برنامج عمل مشترك من أجل ترقية

تندرج الدورة الافتتاحية لهذا الحوار الجديد 5+5 في إطار بيان الجزائر المنبثق عن الندوة الرابعة عشر لوزارات الشؤون الخارجية لـ "حوار 5+5" المنعقدة في 21 جانفي 2018، بهدف جمع صانعي القرار الإقليميين في بلدان الـ 5+5 (الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب،

سويا حول فرص التكامل في مجال تهيئة وتنمية الإقليم. توج هذا اللقاء بتبني مشروع إعلان تمت المصادقة عليه خلال اجتماع العمل حول "عشرة نقاط مركزية لدول الـ 5+5" التي سبقت هذا الحدث أيام 28 و 29 مارس الماضي وكذا الموافقة على برنامج العمل الثلاثي (2019-2021).

الوطنية لتهيئة الإقليم إلى مرحلة حاسمة من أجل تجسيدها ووضعها حيز التنفيذ في ظل رغبة من أجل أفضل تهيئة للإقليم الوطني. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن المشاركين ناقشوا الرهانات المشتركة المتعلقة بالتنمية الإقليمية فضلا عن وسائل التعايش لمختلف الأقاليم وذلك عبر التفكير

المتعلق بالإجراءات الأخيرة المتخذة من قبل الحكومة والرامية إلى ترقية الأقاليم الجنوبية والمناطق الحدودية وذلك عبر تثمين إمكانياتها. وعلاوة على ذلك، أكد ممثل الحكومة الجزائرية على أن إلحاق القطاع الفرعي لتهيئة الإقليم بوزارة الداخلية والجماعات المحلية يعبر عن إرادة في الانتقال بالسياسة

شراكة جزائرية تركية هادفة إلى تعزيز التجارب الموحدة

إستقبل الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد محمد أمين درامشي يوم 12 ماي 2019 سعادة سفير تركيا بالجزائر السيد محمت بوروي، وكان هذا اللقاء راميا إلى تعزيز بني التعاون الثنائي بين البلدين خاصة في مجال تقاسم الخبرات ذات الصلة بمكافحة حرائق الغابات والوقاية من المخاطر الكبرى وكذا التكوين في ميدان الحماية المدنية والشرطة.



في إطار الشراكة بين الجزائر وتركيا. استقبل اليوم 12 ماي 2019 السيد محمد أمين درامشي الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. السيد محمت بوروي سعادة سفير تركيا بالجزائر.

حيث تطرق الطرفان إلى آفاق تعزيز التجارب المشتركة في مجال عصنة الإدارة و المرافق العمومية. التهيير الحضري والعنونة.

وفي أعقاب هذا اللقاء. اتفق الطرفان على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين بدرجة أكثر في إطار تقاسم الخبرات ذات الصلة بمكافحة حرائق الغابات. الوقاية من المخاطر الكبرى و كذا التكوين في مجال الحماية المدنية والشرطة.

اللقاء بين السيد محمد أمين درامشي الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والسيد محمت بوروي سعادة سفير تركيا بالجزائر يوم 12 ماي 2019.



نحو إعادة تفعيل اللجنة الأمنية المشتركة مع ليبيا

إستقبل السيد صلاح الدين دحمون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يوم 08 جويلية 2019 بمقر الوزارة، السيد فتحي باشاغا وزير داخلية حكومة الوفاق الوطني الليبي الذي قام بزيارة إلى بلادنا على رأس وفد هام.

الوقت بالتزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعوتها لاعتماد الحل السياسي المبني على الحوار كما شدد على أهمية الحفاظ على الوحدة الترابية لليبيا.

كما تطرق الطرفان إلى القضايا ذات الإهتمام المشترك لاسيما التعاون الأمني في مجالات حماية الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة وكذا تبادل الخبرات من خلال فتح مؤسسات التكوين الجزائرية أمام الأشقاء الليبيين، ليخلصا في هذا الصدد، إلى ضرورة إعادة تفعيل اللجنة الأمنية المشتركة التي ستجتمع في القريب العاجل.

الحل السياسي، السبيل الأمثل لتجاوز الأزمة في ليبيا

تحدث الطرفان، بدايةً حول الوضع العام بدولة ليبيا حيث أكد السيد الوزير على وقوف الشعب الجزائري إلى جانب الشعب الليبي بالقول بأننا «مرافقون للشعب الليبي في السراء والضراء»، مذكرا في ذات

الدعم الدائم لمجابهة كافة التحديات إلى غاية عودة الأمن والاستقرار. و كنتاج لهذه المحادثات، اتفق الطرفان على تعزيز مهام اللجنة الأمنية المشتركة، وهذا من خلال تحيين بنود الاتفاقية المؤسسة لهذا التعاون الأمني، لمواكبة التحديات الحالية لاسيما الأمنية منها وذلك من خلال تعاون أمني متواصل و وثيق. ومن جهة أخرى، أبدى الطرف الليبي رغبته الملحة في الإستفادة من التجربة الجزائرية في المجال الأمني، من خلال تكوين عناصر الأمن الليبي في شتى الميادين، على مستوى المؤسسات الأمنية وكذا الحماية المدنية. كما أكد السيد الأمين العام بدوره على استعداد وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهئية العمرانية، للتعاون في هذا المجال بما يلبي كل انشغالات الأشقاء الليبيين. وفي الأخير، عبر الجانبان عن استعدادهما لبعث محاور أخرى للتعاون، على غرار عصرنة و رقمنة الإدارة.



الأمين العام لوزارة الداخلية يترأس محادثات موسعة مع نظيره الليبي

تنفيذا للنتائج مباحثات السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهئية العمرانية مع نظيره السيد فتحي باشاغا، وزير الداخلية بحكومة الوفاق الوطني الليبي يوم 08 جويلية 2019، التي اتفق خلالها الطرفان على تفعيل اللجنة الأمنية المشتركة في أقرب الأجل. استقبل السيد محمد أمين درامشي، الأمين العام لوزارة الداخلية، يوم 16 جويلية 2019 السيد خالد المازن الأمين العام لوزارة الداخلية الليبية، الذي قام بزيارة إلى بلادنا على رأس وفد هام من أجل التشاور حول كيفية تعزيز و تقوية التعاون بين البلدين، لاسيما في المجال الأمني.

و أكد السيد الأمين العام، خلال افتتاح جلسة المحادثات، على أهمية التعاون في هذا المجال من أجل مواجهة التهديدات الأمنية التي يتقاسمها البلدان على غرار الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر و تجارة المخدرات، مصرحا في هذا الصدد بأن «أمن الجزائر من أمن ليبيا» ولذلك فإنها ستواصل





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

منتدى وطني حول ظاهرة "الحرقة"

مستقبل شبابنا... مسؤولية مشتركة



DITES
STOP
ALA
HARGA

20-19 جانفي 2019

قصر الامم، نادي الصنوبر - الجزائر



interieur.gov.dz



اللقاء الوطني حول ظاهرة الحرقه نحو مقاربة مدمجة وتشاركية لتكفل أمثل بالشباب

«في إطار اختصاصات وزارة الداخلية المتعلقة بضمان سلامة الأشخاص، وانطلاقاً من أهداف نشاطاتها الرامية إلى تحقيق السكينة العمومية والأمن المجتمعي ومحاربة مختلف الآفات التي تمس بالمجتمع، نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يومي 19 و 20 جانفي 2019، المنتدى الوطني الأول من نوعه حول معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، المعروفة عمومًا بظاهرة «الحرقه»، موسوماً بشعار

« مستقبل أبنائنا مسؤولية مشتركة ».

شهد اللقاء الذي نظم بقصر الأمم بالصنوبر البحري، مشاركة واسعة لمختلف الفعاليات الأكاديمية، والإجتماعية والإعلامية والجمعية وكذا شخصيات عامة فنية وتلفزيونية معروفة ومؤثرة في الساحة الوطنية، بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المعنية وممثلي مختلف الأسلاك الأمنية، قصد تناول الظاهرة من مختلف أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والإتصالية ودراسة سبل إيجاد حلول للظاهرة بصفة خاصة ومن خلالها الآفات الأخرى ذات الصلة، والتي تشترك معها عمومًا في ذات المسببات.

المنتدى الذي أريد به فضاء للنقاش الحر وتبادل الرؤى لجميع المهتمين والخبراء والكفاءات المختلفة الاختصاص، جاء ليخرج بتوصيات عملية واستعجالية قصد مواجهة الظاهرة واقتراح حلول عميقة لتكفل أمثل بفئة الشباب، من خلال ورشات عملية تفرعت إلى أربع، ففي الورشة الأولى تم التطرق إلى دور الإتصال كأداة للتوعية والتحسيس في مواجهة تفشي ظاهرة «الحرقه» إلى جانب بحث سبل صياغة استراتيجية اتصال فعالة تستهدف الشباب وفتح الحوار. وأما الورشة الثانية فقد ركز المشاركون خلالها التشاور حول الإدماج الإقتصادي للشباب عن

أهم تصريحات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال افتتاح المنتدى الوطني حول

“ظاهرة الحرقه”



اللقاء الوطني حول ظاهرة الحرقه نحو مقاربة مدمجة وتشاركية لتكفل أمثل بالشباب

طريق مختلف الآليات والتحفيزات الممكنة. في حين تم العمل في الورشة الثالثة على دراسة الهياكل الثقافية والرياضية الموجهة للشباب و سبل تكييفها ومتطلبات هذه الفئة، فيما عكف المنشطون في الورشة الرابعة على مناقشة دور المجتمع المدني في مجال الحد من ظاهرة «الحرقه».

خلال كلمته في مراسيم الافتتاح الرسمي الذي شهد حضور عدد من أعضاء الحكومة، والذي بث عبر تقنية التحاضر عن بعد لـ 14 ولاية ساحلية، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد نور الدين بدوي أن الدولة لن تدخر أي جهد لمواجهة من يستغلون طموح شبابنا ودفعتهم إلى الموت أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية، داعيا في الوقت نفسه إلى معالجة كل ما يتعلق بالظاهرة من أبعاد إقتصادية واجتماعية ونفسية كما وضح في نفس السياق أن العديد من حالات الحرقه لا تتعلق بظروف إقتصادية و اجتماعية غير مناسبة، بل بالنظر إلى فرص العمل والإستثمار المتوفرة في البلد.

● يجب التوضيح بأن العديد من حالات الحرقه لا تتعلق بظروف إقتصادية واجتماعية غير مناسبة، بالنظر إلى فرص العمل و الإستثمار المتوفرة، بل تكون في غالب الأحيان من أجل البحث عن مركز إجتماعي و تحقيق الكسب السريع، وهو ما بينته دراسات المصالح المختصة.



● يتمّ العمل التحسيسي الواسع من خلال كل الآليات و البرامج المسطرة، لاسيما في مجال العمل والسكن، من خلال عرض كفاءات الإستفادة من صيغ التشغيل المخصصة للشباب. كتلك المتعلقة بتخصيص نسبة 40 ٪ من السكنات الإجتماعية للشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة و اتخاذ جملة من التدابير التي ترمي إلى توفير مناخ ملائم لتنشيط سوق العمل كتخفيض الحد الأدنى للمساهمة الشخصية للمستفيد تصل إلى 01 ٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمار، ووضع نظام جبائي تدريجي بعد فترة من الإعفاء يمتد إلى 03 سنوات تخضع فيها المؤسسة المصغرة إلى الإنتقال التدريجي للجباية الكاملة.



● كما قامت السلطات العمومية بتخفيض بـ 100 % من معدل فائدة القروض الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة للاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها للشباب ذوي المشاريع، وكذا تخفيض نسب الفوائد بـ 100 % على القروض الممنوحة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.



● مسألة أخرى ذات أهمية بالغة في تفسير وتنامي هذه الظاهرة خلال الفترة الأخيرة، تتمثل في شبكات التواصل الإجتماعي، فقد صرنا نعي جيداً الأثر الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل الحديثة في الترويج والتشهير وتغليب الشباب بأكاذيب وقصص منسوجة ووهمية تدفعهم لهذا المصير المجهول.



● أصبحت هذه الشبكات الفضاء المفضل للمهربين ولنظمي رحلات الحرق للترجيع لخدماتهم واصطياد ضحاياهم من الأبرياء، متخفين وراء أسماء مستعارة وشخصيات وهمية لحو آثار جريمتهم، فبعض هؤلاء المهربين ينشؤون صفحات على الفيسبوك تشتمل على مضامين تشجع على الحرق، يستغلونها للتواصل مع الشباب وتحريضهم ومن ثم اقتراح عليهم رحلة من رحلات الموت المبرمجة مقابل مبالغ مالية معتبرة..

تسيير المرحلة الإنتقالية وفق المقتضيات الدستورية مجهودات حثيثة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في تسيير الملفات الراهنة

تنفيذا لقرارات اجتماع الحكومة ليوم 03 أفريل 2019، اتخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جملة من التدابير والإجراءات العملية الرامية إلى مرافقة المقتضيات الدستورية للمرحلة الإنتقالية وضمان السير الأمثل للمرافق العمومية ومواصلة التكفل بانشغالات المواطنين.

● الترخيص لـ 18 حزب سياسي من أجل عقد مؤتمراتها التأسيسية.

● دعوة (02) حزبين سياسيين إلى استكمال إجراءات التأسيس وذلك بعد استفادتهما سابقا من رخص عقد المؤتمر التأسيسي.

● بالنسبة للجمعيات:

● إصدار 27 وصل تسجيل لجمعية وطنية وما بين الولايات.

● تسجيل 380 جمعية محلية (بلدية وولائية).

● تسجيل 130 جمعية دينية مسجدة.

للوزارة عبر مواقع التواصل الإجتماعي.

أما على مستوى الجماعات المحلية، فقد تم إشعار السيدات والسادة الولاة بضرورة الإسراع في إنهاء دراسة ملفات الجمعيات الولائية وما بين الولايات المودعة والبت فيها مع توفير كافة الظروف لاستقبال الملفات الجديدة، وكذلك الشأن بالنسبة للجمعيات الدينية المسجدة. وبصدد الحصيلة المؤقتة للعملية إلى غاية 23 أفريل 2019 فتمثل فيما يلي:

● بالنسبة للأحزاب السياسية:

وتشرف مصالح الوزارة على المستويين المركزي والمحلي على متابعة القرارات الخاصة بتسهيلات إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات لصالح المواطنين والمواطنين الراغبين في المشاركة في الحياة السياسية والجمعوية، حيث تم تنصيب خلية على مستوى الوزارة للرد على تساؤلات كل المهتمين وتوجيههم، كما تم اعتماد مقاربة إعلامية تحسيسية من أجل التعريف بكافة الإجراءات والقوانين المعمول بها وذلك عبر مختلف الوسائط المتاحة ومنها الموقع الإلكتروني للوزارة، التطبيق الإجرائي الموجه إلى مستعملي الهواتف النقالة، والصفحات الرسمية

وسعيا منها إلى ضمان السير الأمثل لمواعيد شهر رمضان الكريم وامتحانات نهاية السنة الدراسية وموسم الحج والدخول المدرسي المقبل، سطرت وزارة الداخلية مخططا عملياتيا خاصا.

حيث أشرفت مصالح الوزارة المركزية والمحلية بالتنسيق مع قطاعات التضامن الوطني والأسرة والشؤون الدينية والأوقاف والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، على عملية إستبدال صيغة الطرود الغذائية بإعانات مالية قدرها 6000 دج عبر الحساب البريدي أو عن طريق حوالة شخصية، إذ يهدف الإجراء إلى أنسنة العملية التضامنية وحفظ كرامة الأسر المعنية بها، والتي قدر عددها بـ 1.613.906 أسرة بتمويل إنتقل من 8 مليار دج إلى 10 مليار دج، تساهم فيه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بنسبة 87%، كما أشرفت الوزارة على تأطير مساهمات المحسنين

من خلال إنشاء» الحساب الحر لتضامن المحسنين» عبر 45 ولاية.

و تكملة لتنفيذ التدابير الحكومية الهادفة إلى توفير ظروف مثلى للمواطنين خلال شهر رمضان الكريم، تسهر وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على ضمان التأمين الواسع للأماكن العمومية بالتنسيق مع جميع المصالح الأمنية، كما تعمل بالتعاون مع جميع القطاعات المعنية على غرار التجارة، الفلاحة والصيد البحري، لضمان التموين المنتظم للمنتوجات الواسعة الاستهلاك عبر كل ولايات الوطن، وضمان استقرار الأسعار لفائدة المواطنين وتأطير النشاط التجاري خلال الشهر الفضيل.

وبهدف ضمان أفضل تغطية لشبكة توزيع المواد الغذائية بالتجزئة، تم إطلاق عملية وطنية لتعميم و تقريب الأسواق الجوارية من خلال إنشاء، إعادة تأهيل ووضع حيز

الإستغلال أسواقا منجزة مؤخرا لاسيما بالأحياء السكنية الجديدة، حيث ستبلغ 530 سوق جوارية خلال شهر رمضان.

كما تم إسداء تعليمات صارمة قصد إعتداد تدابير على مستوى جميع بلديات الوطن ترمي إلى تسوية وضعية التجار المستفيدين ومنح مساحات بالأسواق المنجزة للشباب الناشط بالتجارة الموازية لاستغلالها قبل شهر رمضان.

وبهدف تفعيل حركية النشاطات الثقافية والرياضية خلال شهر رمضان، وفي إطار خطة العمل المسطرة بالتنسيق مع قطاعي الثقافة والشباب والرياضة، تم إسداء تعليمات لولاية الجمهورية قصد تكييف مواقيت عمل الهياكل العمومية، وتسطير برامج تتلاءم وخصوصيات مختلف مناطق الوطن تستقطب جميع الفئات لاسيما الشبان منها، بالتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني.

الإبتدائي، وبالتنسيق مع المصالح المختصة، تم تنفيذ برنامج سمح بتوظيف 45000 مؤطر للمدارس الابتدائية و المطاعم المدرسية منها 14000 منصب خاص بالولايات الحدودية، و39000 منصب مخصص للحراسة والتنظيف. في نفس السياق، وتحسبا للدخول المدرسي المقبل 2019-2020، يرتقب إستلام 1046 هيكل في مختلف الأطوار التعليمية عبر ولايات الوطن، بالإضافة إلى 1155 قاعة تدريس جديدة بالمدارس الابتدائية.

فيما تسهر مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على المتابعة الميدانية لمدى تنفيذ جميع التعليمات و التدابير ذات الصلة بتسيير المدارس الابتدائية من خلال وضع حيز الخدمة نظام معلوماتي مركزي وتكثيف المهام التفتيشية التي مست 15519 مدرسة إبتدائية على أن تتواصل العملية لتشمل 3726 مدرسة أخرى قبل الدخول المدرسي المقبل.

كما تواصل مصالح قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية العمل على التحضير الأمثل للدخول المدرسي والإجتماعي المقبل ضمن اللجنة الوطنية للتحضير للدخول المدرسي والاجتماعي والتي تعمل بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية ، لاسيما المالية، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهنيين، حيث يتواصل تنفيذ البرنامج الهادف إلى ضمان أحسن ظروف استقبال المتدربين، لاسيما إعادة تأهيل المدارس الابتدائية التي خصص لها غلاف مالي مقدّر بـ 34 مليار دج، منها 585 مليون دج موجهة للقضاء على اكتظاظ الأقسام، 15 مليار للصيانة و الحراسة، و2.6 مليار دج لتدفئة المدارس الإبتدائية، كما تم تخصيص غلاف مالي بـ 25 مليار دج للنقل المدرسي، فيما يتواصل برنامج تعميم تزويد المدارس الإبتدائية بالطاقة الشمسية بعدما شمل 80 مدرسة نموذجية عبر التراب الوطني كمرحلة أولى.

وقصد ضمان التأطير الأمثل للمؤسسات التربوية بالطور

وبخصوص امتحانات نهاية السنة الدراسية 2018-2019، تعكف الوزارة على توفير كافة الشروط الضرورية لسيورها الجيد لاسيما تأمين مراكز الامتحانات، وذلك بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية في إطار اللجنة الوطنية لتحضير مواعيد الإمتحانات.

وفي إطار دورها في تنظيم موسم الحج، تسهر مصالح القطاع الوزاري بالتنسيق مع وزارات المالية والشؤون الدينية والأوقاف، الأشغال العمومية والنقل، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وكذا مصالح الديوان الوطني للحج و العمرة على المضي في تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية ذات الصلة ، حيث تم تسخير كل الظروف لإنجاح وعصرنة عملية القرعة التي مست 900 ألف مواطن وإلغاء كافة الوثائق المطلوبة في ملف التسجيل وتعويضها باستمارة واحدة، فضلا عن تحسين ظروف استقبال المواطنين المعنيين على مستوى مصالح البلديات، وتوفير وسائل تنقلهم لمراكز أخذ البصمات البيومترية، بالإضافة إلى تسطير خطة عملية لتوجيه ومرافقة الحجاج الميامين طيلة فترة إقامتهم بالبقاع المقدسة وإتمام مناسك فريضة الحج في أحسن الظروف.

إستحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة تقريب الإدارة من المواطن أهم أولويات الحكومة



تماشيا مع السياسة التي وضعتها الدولة الجزائرية في مجال تهيئة الإقليم وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة وفق نظرة استراتيجية واستشرافية هادفة لتلبية تطلعات المواطن المشروعة قصد تحقيق وثبة تنموية حقة لمختلف المدن والولايات، تم التوقيع على المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها.

تخص المقاطعات الإدارية الجديدة التجمعات السكانية الكبيرة التي عرفت في الآونة الأخيرة تطورا عمرانيا ملحوظا ويتعلق الأمر بكل من :

- بوينان (البلدية).
- سيدي عبد الله (الجزائر).
- ذراع الريش (عنابة).
- علي منجلي (قسنطينة).



مستجدات النشاط الوزاري

وحرصا أيضا على جعل المدن الكبرى في قلب هاته المقاربة، تم تنظيم المدن الآتية في شكل مقاطعات إدارية باختصاص إقليمي محدد :

- الخروب و زيفود يوسف وحامة بوزيان و مدينة قسنطينة (بولاية قسنطينة).
- عين الترك و أرزيو وبئر الجير والسانية وواد تليلات ومدينة وهران (بولاية وهران).

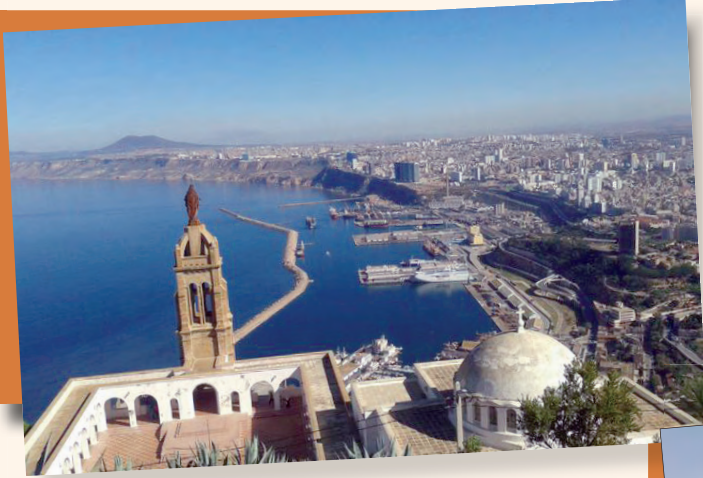
18 ربيع الثاني عام 1440 هـ
26 ديسمبر سنة 2018 م

الجمهورية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78

المملوك

قائمة المقاطعات الإدارية المصنفة في المدن الكبرى وبمناطق المدن الجديدة وكذا الدوائر والبلديات التابعة لها

الولاية	المقاطعة الإدارية	الدائرة	البلدية أو المجال
البلدية	بوعينان	-	مجال المدينة الجديدة بوعينان وبلدية بوعينان
الجزائر العاصمة	سبيد عبد الله	-	مجال المدينة الجديدة لسبيد عبد الله
عنابة	لزام الرينان	-	مجال المدينة الجديدة لزام الرينان وبلدية وادي العشب
قسنطينة	الخروب	الخروب	الخروب، أولاد رحمنون
	عين عبيد	عين عبيد	عين عبيد، عين باقيس
	زيفود يوسف	زيفود يوسف	زيفود يوسف، بني حميدان
	حامة بوزيان	حامة بوزيان	حامة بوزيان، ديمونش مراد
	عين زيان	عين زيان	عين زيان، مسعود بوجريو
	مدينة قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة
	علي منجلي	عين السمارة	مجال المدينة الجديدة علي منجلي وبلدية عين السمارة
	عين الترك	عين الترك	عين الترك، المدري الكبير، بوسفر، العنصر
	بوتلياس	بوتلياس	بوتلياس، عين الكرمة
	أرزيو	أرزيو	أرزيو، سبيد بن بيقن
وهران	أرزيو	قديش	قديش، بن قريشة، حاسي مفسوح
	بليو	بليو	بليو، من البنية، مرسى الحاج
	بئر الجير	بئر الجير	بئر الجير، حاسي بونيف، حاسي بن علقبة
	السانية	السانية	السانية، الكرمة، سبيد الشحمي، مسراين
	وادي تليلات	وادي تليلات	وادي تليلات، طراوي، البرية، بوقطيس
	مدينة وهران	وهران	وهران



تزامنا مع هذه القرارات، أصدرت الدولة توجيهات دقيقة لتعزيز الجهد التنموي للمقاطعات الإدارية والدوائر المحدثّة ومرافقتها حتى تلتحق بباقي المؤسسات الإقليمية للدولة ومزاولة مهامها بصورة عادية، وفق خطة محكمة ومتناسقة، الشيء الذي سيمكن الدولة من الانتقال إلى مراحل مقبلة ستخص ولايات الهضاب العليا والولايات الشمالية الأخرى بما يتناسب مع توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

سيسمح هذا التنظيم الإقليمي بتجاوز الإشكالات المطروحة في تأطير وتسيير التجمعات السكانية الكبرى وكذلك التكفل الأمثل بكل انشغالات الساكنة بطريقة أجدى والتوجه بها نحو العصرية والتنمية المستدامة.

وقد تزامن هذا وقرار ترقية بلديتي الدبداب و برج أمر ادريس بولاية إيليزي لمصاف دوائر وهذا ما سيساهم في تحفيز الدور الإستراتيجي لهاذين التجمعين في تنمية هاته المنطقة الحدودية الهامة.

تعزيز صلاحيات الولاة المنتدبين لفعالية أكبر في تسيير الشأن المحلي

<p>5</p> <p>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78</p>	<p>18 ربيع الثاني عام 1440 هـ 26 ديسمبر سنة 2018 م</p>
<p>- إصدار كل التراخيص المطلوبة لممارسة الأنشطة المنظمة،</p> <p>- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالحالة المدنية،</p> <p>- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بعملية إحصاء الشباب المعنيين بالخدمة الوطنية،</p> <p>- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتنقل الأجانب.</p> <p>في مجال الفلاحة والتنمية الريفية :</p> <p>- السهر على ترقية التنمية الفلاحية والريفية واتخاذ كل إجراء من شأنه حماية الأراضي الفلاحية،</p> <p>- السهر على تنفيذ كل عمل موجه إلى ضمان حماية الثروة الغابية وتأمينها،</p> <p>- ترقية وتطوير نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وتنفيذ كل إجراء يهدف لحماية الموارد الصيدية،</p> <p>- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم اللذين يحكمان النشاط الفلاحي.</p>	<p>تحدد قائمة المقاطعات الإدارية والبلديات والمدن الجديدة التابعة لها في الجدول الملحق بهذا المرسوم.</p> <p>المادة 2 : في حالة امتداد المقاطعة الإدارية على أجزاء إقليمية لعدة بلديات، يحدد مجال عمل وتنسيق المقاطعة الإدارية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.</p> <p>المادة 3 : يسيّر المقاطعة الإدارية والي منتخب.</p> <p>مهام الوالي المنتخب</p> <p>المادة 4 : يمارس الوالي المنتخب مهامه تحت سلطة والي الولاية، وبهذه الصفة يكلف بما يأتي :</p> <p>- تنشيط وتنسيق ومراقبة أنشطة البلديات التابعة للمقاطعة الإدارية وكذا مصالح الدولة الموجودة بها،</p> <p>- المبادرة بأعمال تأهيل المصالح والمؤسسات العمومية على مستوى المقاطعة الإدارية ومتابعتها وقيادتها.</p> <p>وفي هذا الإطار، يجب على مصالح الدولة أن تكيف توزيع المرافق العمومية التابعة لها وتزويدها بالوسائل البشرية والمالية والمادية الضرورية.</p>
<p>في مجال الموارد المائية والبيئة :</p> <p>- ضمان حماية الموارد المائية والمحافظة عليها،</p> <p>- إصدار تراخيص استخدام الموارد المائية،</p>	<p>- السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة ومجلس الولاية ومجلس المقاطعة الإدارية وكذا مداولات المجلس الشعبي الولائي على مستوى المقاطعة الإدارية.</p>



حمل المرسوم رقم 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018، تعزيزاً لصلاحيات الوالي المنتدب، في تناغم تام مع المقاربة الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من مركزة القرار لدى الوالي، وبهدف تحقيق فعالية أكبر في التسيير حيث أعطى المرسوم صلاحيات عديدة للوالي المنتدب تحت سلطة والي الولاية باعتباره مكلفاً بتنشيط وتنسيق ومراقبة أنشطة البلديات التابعة للمقاطعة الإدارية وكذا مصالح الدولة الموجودة بها، ومنحه إمكانية المبادرة بأعمال تأهيل المصالح والمؤسسات العمومية على مستوى المقاطعة الإدارية ومتابعتها وقيادتها.

كما نص المرسوم على مهام الوالي المنتدب بخصوص السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة ومجلس الولاية ومجلس المقاطعة الإدارية ومداولات المجلس الشعبي الولائي على مستوى المقاطعة الإدارية، إلى جانب السهر على مساهمة مصالح الأمن الموجودة بالمقاطعة الإدارية، وبالتنسيق معها على حفظ النظام العام والأمن العمومي.

وبهدف بعث الوتيرة التنموية المحلية في شقيها الإقتصادي والاجتماعي، نص المرسوم على صلاحيات الوالي المنتدب في مجالات الإستثمار العمومي والأموال العمومية والمرافق العمومية والحالة المدنية والأنشطة المنظمة، الفلاحة والتنمية الريفية والموارد المائية والبيئة والأشغال العمومية والنقل والسكن وال عمران والتربية والتكوين والنشاط الاجتماعي والصحة العمومية والشباب والرياضة والسياحة والصناعة التقليدية والتشغيل والتجارة والصناعة والإستثمار إلى جانب الطاقة والأمن الصناعي.

ولممارسة مهامه، وضعت تحت تصرف الوالي المنتدب مديريات منتدبة بالإضافة إلى لجان ومجالس تملك فيها القطاعات الوزارية ممثلين على مستوى المقاطعات الإدارية وعند الإقتضاء على مستوى الولاية.

وتشمل الهياكل الجديدة مديرية منتدبة للبرمجة ومتابعة المالية، مديرية منتدبة لأموال الدولة والمحافظات العقارية، مديرية منتدبة للصحة، مديرية منتدبة للسياحة والصناعات التقليدية، مديرية منتدبة للتربية، مديرية منتدبة للتكوين والتعليم المهنيين.

إختتام الدراسة المتعلقة بتهيئة المنطقة الحدودية للجنوب الكبير _ شرق «تنمية المناطق الحدودية أولوية إستراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة»



كما ذُكر بالمناسبة بتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، بضرورة الشروع الفوري في التجسيد الميداني لنتائج وتوصيات الدراسة التي امتدت على مدى 3 سنوات، بالاعتماد على حاملي المشاريع المتوسطة والصغيرة من الشباب المحلي وفق مخططات عمل على المديين القصير والمتوسط، يتم إثرائها مع مختلف فعاليات المجتمع المدني المحلي في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية، وبالتنسيق مع مختلف البرامج القطاعية ذات الصلة، في إطار مقاربة مدمجة للتنمية المحلية المستدامة، مجددا جاهزية قطاع الداخلية والجماعات

خلال مداخلته بالمناسبة، أكد السيد الأمين العام لوزارة الداخلية أن تنمية المناطق الحدودية تعد أولوية استراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة، منوها بوجود إرادة قوية للنهوض بالبنى التحتية والهيكل القاعدية والتنمية البشرية والاقتصادية لهذه المناطق وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، وبالنظر إلى الرهانات الجيو استراتيجية التي تشكلها لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف جهات الوطن وكذا دعم الانفتاح والتعاون مع دول الجوار وترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود.

ترأس الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد محمد أمين درامشي يوم 02 ماي 2019 بمقر المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، اجتماع اختتام الدراسة المتعلقة بتهيئة المنطقة الحدودية للجنوب الكبير. شرق والمصادقة عليها، وذلك بحضور إدارات الوزارة وعدد من ممثلي القطاعات الوزارية والشركاء المؤسسيين والخبراء أعضاء اللجنة القطاعية المشتركة لمتابعة دراسات تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، وكذا منتخبين عن ولاية إيزي وأعضاء لجنة المتابعة.



□ الهياكل الأساسية للطرق والنقل والإدماج الجهوي،

□ البيئة والتنوع الحيوي والأخطار الكبرى.

كما تُتيح هذه الدراسة، والتي تماثلها دراسات أخرى لمناطق حدودية أخرى، أوكلت للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم وجاذبيته، رؤية استشرافية تشاورية ذات أبعاد إقتصادية ومادية واجتماعية وديمقراطية وبيئية قائمة على معطيات كمية ونوعية ذات مرجع إقليمي، تعدّ أساساً لتحديد الحركة الإقليمية ومتابعتها.

وعلاوة على ذلك، تقترح الدراسة مخططاً إستراتيجياً للتنمية العابرة للحدود من خلال تهمين أثر الحدود وقدرات التبادل مع دول الجوار.

والحضري، من خلال إبراز المؤهلات والضعفوات المتعلقة بهذه الخيارات وكذا شروط تجسيدها، والجدوى الإقتصادية والأثر الإجتماعي لكل محتويات المخطط.

وفي هذا الصدد، يتعين من خلال هذه الدراسة، إرساء أداة لدعم القرار لفائدة كافة الفاعلين والشركاء بهذا الفضاء وذلك عن طريق تحديد خمسة 05 مواضيع كبرى على شكل مخطط عمل، وبتعلق الأمر بما يأتي :

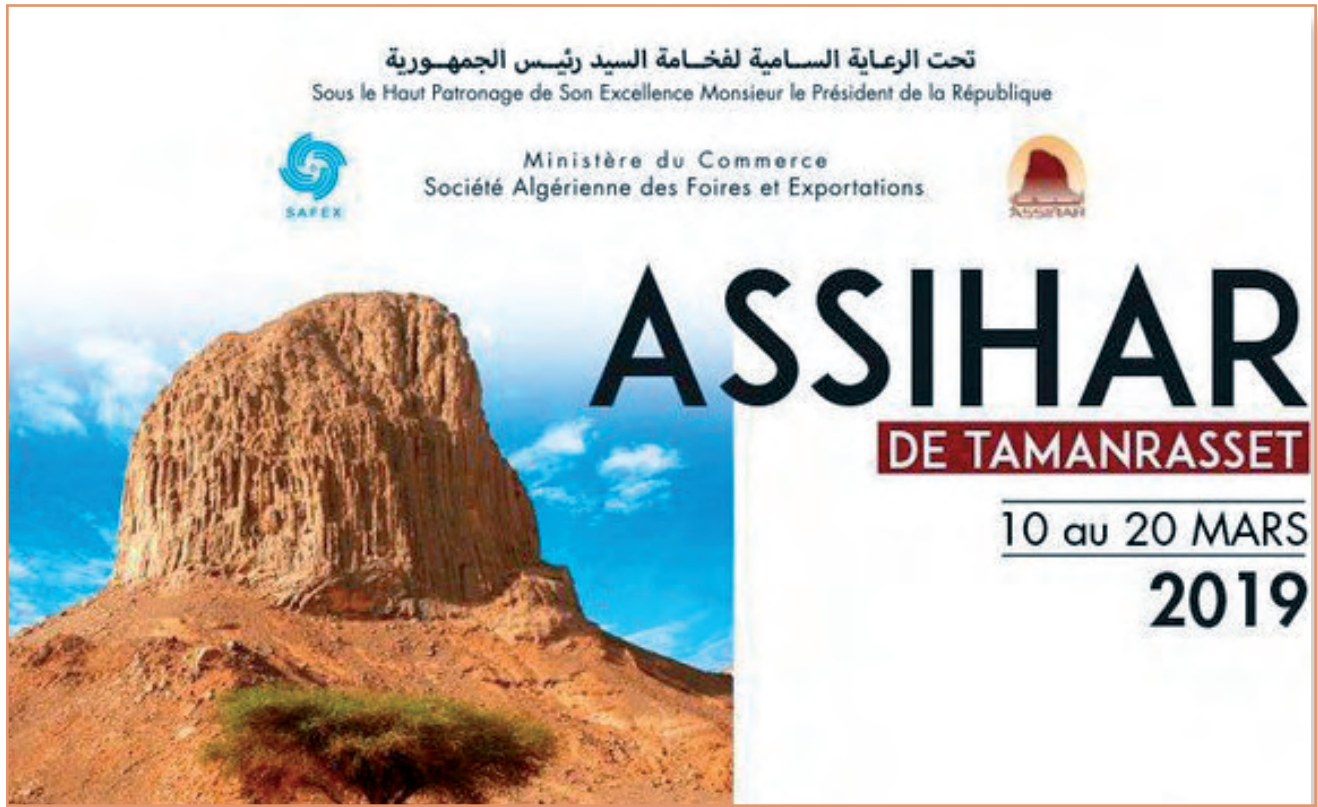
□ الإطار المعيشي والتنمية البشرية.

□ تدعيم الإقتصاد المحلي.

□ التنمية العابرة للحدود.

المحلية والتهيئة العمرانية لدعم مختلف المشاريع لاسيما تلك الخلاقة لديناميكية إقتصادية محلية والمبادر بها من طرف السادة المنتخبين المحليين.

وقد تمحورت أشغال الاجتماع حول عرض مجمّع مكاتب الدراسات للمخطط-البرنامج من أجل تهيئة المنطقة الحدودية للجنوب الكبير - شرق (ولاية إليزي) الرامي إلى تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية مستدامة تتماشى والإمكانات البشرية والطبيعية لهذا الاقليم والتوصّل إلى بلورة مختلف فرص تطوّر هذه المنطقة وفق خيارات استغلال الموارد والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن النمو الديمغرافي



إعادة بعث التظاهرة التجارية أسيهار بعد 10 سنوات

موعد سنوي لإضفاء ديناميكية على المناطق الحدودية

إحتضنت ولاية تمنراست التظاهرة التجارية «أسيهار 2019» تحت شعار «الملتقى الإفريقي للتبادل التجاري والتعاون الإقتصادي» والذي انطلقت فعالياته يوم 11 مارس 2019 بمشاركة نحو 100 عارض جزائري ينشطون في مختلف القطاعات ومشاركة دولتي مالي والنيجر لأول مرة في هذا الموعد التجاري ذي البعد الإفريقي. تندرج هاته التظاهرة ضمن استراتيجية الحكومة لتنمية المناطق الحدودية، حيث من المنتظر أن تساهم في دفع التنمية المحلية نظرا لما تنطوي عليه من بعد إقتصادي هام وذلك في إطار الرؤية الجديدة للجزائر بهدف توسيع الصادرات الجزائرية خارج مجال المحروقات وكذا من أجل كسب أسواق إفريقية جديدة. كما أن تنظيم هذا المعرض يأتي بعد 10 سنوات من الانقطاع، ما يؤكد العزم في المضي قدما من أجل إضفاء ديناميكية على المناطق الحدودية وهو ما جاء في توصيات الملتقى الموسوم بـ: «تنمية المناطق الحدودية: أولوية وطنية» والذي نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يومي 13 و 14 أكتوبر 2018. ويعد أسيهار تمنراست مكسبا هاما للولاية، نظرا لمساهمته في إعطائها بعدا إقتصاديا هاما من شأنه الإسهام في دفع التنمية المحلية من خلال استقطاب استثمارات جزائرية وأخرى إفريقية.

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يشارك في مراسيم تنصيب المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات

شارك وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون يوم السبت 04 ماي 2019، بمعية وزير التجارة السيد السعيد جلاب ووزير الأشغال العمومية والنقل السيد مصطفى كورابة، في مراسيم تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

في مداخلته بالمناسبة، نوّه السيد الوزير بمجهودات قطاع الداخلية في هذا المجال لاسيما من خلال تعزيز التعاون الثنائي مع دول الجوار على غرار فتح المعبر الحدودي الجزائري-الموريتاني والتحصير لفتح معابر حدودية جديدة مع دول تونس، مالي والنيجر، بالإضافة إلى التنسيق مع مختلف القطاعات المعنية ومرافقتها وكذا تبسيط الإجراءات المتعلقة بتطوير عملية التصدير. من جهة أخرى أكد السيد الوزير بأن ملف تطوير الصادرات يعتبر من أولوية الأولويات بالنسبة للحكومة في ميدان التجارة الخارجية، مشيراً في ذات السياق إلى أهمية التكوين الذي يعتبر أساس النجاح في بلوغ أهداف الدولة الجزائرية الخاصة بالارتقاء بتصدير المنتج الجزائري.

ويختص المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات بمرافقة مجهودات السلطات العمومية والمتعاملين الإقتصاديين في مجال الرفع من وتيرة تصدير المنتجات الوطنية نحو الخارج وولوج مختلف الأسواق الدولية من خلال المشاركة في تحديد استراتيجية تعزيز الصادرات ودراسة مختلف آليات التدعيم التي يمكنها تشجيع السباق نحو الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى تقديم اقتراحات من شأنها التوصل إلى تسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الأجنبية وكذا المبادرة بأي اقتراح يسمح بـ«بعث» تنافسية السلع والخدمات الجزائرية في تلك الأسواق.

كما يضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في الداخلية والجماعات المحلية، وزارة التجارة والمالية والشؤون الخارجية والنقل وكذا الأشغال العمومية.

كما يعد رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف أعضاء أيضاً في المجلس إضافة إلى ممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وكذا الجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.





... و يشارك في حفل تخرج الدفعات بالأكاديمية العسكرية لشرشال

شارك وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في حفل تخرج الدفعات بالأكاديمية العسكرية لشرشال - الرئيس الراحل هواري بومدين - التي ترأس مراسيمها نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح يوم 27 جوان 2019، وحملت إسم المجاهد المرحوم العقيد كمال عبد الرحيم.

بعد الوقوف وقفة ترحم على روح الرئيس هواري بومدين، ووضع إكليل من الزهور وتلاوة فاتحة الكتاب على روحه، استهلّت المراسيم الرسمية لحفل التخرج بكلمة قائد الأكاديمية، التي نوّه من خلالها بالعناية الكبيرة التي توليها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي للأكاديمية خاصة والمدارس التكوينية عامة، كما تطرّق إلى الدور الريادي الذي تؤديه الأكاديمية من أجل تخريج

وزير الداخلية يشارك في مراسيم تخرج دفعات لضباط الدرك الوطني...

شارك وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون، يوم 19 جوان 2019 في مراسيم تخرج ست دفعات لضباط الدرك الوطني بالمدرسة العليا للدرك الوطني -زرادة-، التي أشرف عليها قائد الدرك الوطني، العميد غالي بلقصور بحضور سلطات عسكرية وقضائية ومدنية.

بعد تفتيش الدفعات المتخرجة من طرف قائد الدرك الوطني، ألقى قائد المدرسة، العقيد بجاوي الحواس كلمة أشار فيها إلى الأهمية الكبرى التي توليها القيادة العليا للدرك الوطني لمنظومة التكوين وتوفير كافة الوسائل المادية والبشرية

الضرورية لضمان تكويني نوعي، أعقدها بعد ذلك تادية القسم وتقليد الرتب وتسليم الشهادات لمتفوقي الدفعات، ليختتم الحفل باستعراض عسكري.



بعد أداء المتخرجين للقسم، أشرف السيد الفريق على تقليد الرتب وتوزيع الشهادات على المتفوقين الأوائل ليختتم حفل التخرج باستعراض عسكري تحت أنغام الموسيقى العسكرية لفرقة الحرس الجمهوري .

نخبة من إطارات الجيش الوطني الشعبي و تمكينهم من تحصيل تكوين عسكري وعلمي نوعي مصقول بالسلوك العسكري المثالي المطبوع بالروح الوطنية والإرادة القوية و التضحية في سبيل الوطن .



الصالون الدولي الثاني للسلامة المرورية مناسبة لتبادل الخبرات

مكافحة إرهاب الطرقات، الظاهرة التي أصبحت تحصد آلاف الضحايا في الجزائر، والتي أضحت تسلزم تضافر جهود جميع الفئات للتقليل من حدتها والوقاية من أخطارها، وهو السياق الذي يندرج فيه تنظيم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات للصالون الدولي للسلامة والأمن المروريين في طبعته الثانية، الذي احتضنه قصر المعارض، الصنوبر البحري - الجزائر خلال الفترة التي امتدت من 09 إلى 30 جانفي 2019 .





خلال مراسيم الافتتاح الرسمي دعا وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جميع الأطراف المشاركة إلى تكثيف الجهود من أجل التحسيس حول هذا الموضوع. كما أكد على ضرورة إدراج موضوع السلامة المرورية على مستوى المدرسة الجزائرية، مذكرا أنه أعطى تعليمات للسلطات المحلية لتخصيص ميزانية لحملات التحسيس والتوعية المتعلقة بأخطار الطرقات وكذا السلامة المرورية.

من جهة أخرى، أكد السيد الوزير على المجهودات التي بذلتها الدولة في سبيل خفض عدد الحوادث عبر الطرقات خلال سنة 2017، معلنا عن وضع حكم ردي لمكافحة هذه الآفة، حيث يتم من خلاله معاقبة السائقين المرتكبين للمخالفات عقابا صارما. كما أعطى السيد الوزير تعليمات للالتزام بوضع الخوذة بالنسبة لسائقي الدراجات النارية.

شهد الصالون في طبعة 2019 مشاركة نوعية لفاعلين وطنيين وأجانب ناشطين في مجال السلامة والأمن المروريين وفي مجال التكنولوجيات الحديثة، حيث سجل أزيد من 40 مشاركا منهم مؤسسات وطنية وأخرى ممثلة لدول اجنبية، على غرار فرنسا والسويد تعنى بالسلامة المرورية تقوم خلال هذه الطبعة بإبراز وتبسيط الإجراءات المتخذة في بلدانها لمحاربة عدم الأمن عبر الطرقات ليشكل الحدث مناسبة سانحة لتبادل الخبرات والتجارب.

وفي إطار دعم التعاون مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وإشراك الشباب الباحث في تطوير آليات الوقاية من حوادث المرور، عرف الصالون مشاركة الجامعة ممثلة بالمدرسة العليا للإعلام الآلي التي كلفت بإعداد بعض التطبيقات حول السلامة المرورية الى جانب فاعلين آخرين من المجتمع المدني على غرار جمعية الدراجين نظرا لتزايد تورط الدراجين في حوادث المرور سنويا.

كما شارك في الصالون عدد من الهيئات الرسمية المرتبطة بنشاطها بالوقاية والأمن في الطرقات، لاسيما الأسلاك الأمنية حيث خصصت أجنحة عرض لكل من المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني و المديرية العامة للحماية المدنية، إلى جانب ممثلين عن شركات التأمين و المؤسسات المختصة في ميدان الإشارات المرورية ومصنعي السيارات، وكان هذا الصالون مناسبة لمختلف الأطراف المشاركة لعرض ما توصلوا إليه من تكنولوجيات حديثة متعلقة بسلامة المشاة والمركبات.



جهود هامة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للمحد والوقاية من حوادث المرور

سجلت سنة 2018 «تراجعا» في حوادث المرور و في عدد الضحايا مقارنة بسنة 2017 حيث نجى 1300 شخص من الموت في الطرقات، فيما لقي 3310 شخص حتفهم في حوادث المرور على المستوى الوطني، و جرح 32.570 آخرين في 22991 حادث مرور.

القانون الجديد للسلامة المرورية 17-05 والذي أوصى فضلا عن المندوبية كهيئة عملية بإنشاء مجلس تشاوري على مستوى الوزارة الأولى، يعنى بالتوجهات الإستراتيجية للسلامة المرورية . فيما تتكفل الوزارة باستكمال مشروع عصرية رخصة السياقة والمضي نحو رخصة بيومترية إلكترونية تعمل بنظام التنقيط وفق أحكام القانون الجديد، والتي يجري تعميمها عبر مراحل وفق برنامج مسطر من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

هادفة إلى تغيير تصرفات السائقين عبر التوعية و الحملات التحسيسية و القوافل الجوارية التي يشرف عليها المركز سيما خلال الدخول المدرسي و العطل السنوية من أجل التقليل من كوارث الطرقات، و ابرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات اقتصادية قصد توسيع العمل التحسيسي إلى المجال المهني.

كما تمضي الوزارة في إعداد النص التنظيمي المؤسس للمندوبية الوطنية للسلامة المرورية، و التي تعنى بالتنفيذ العملي لاتي لكل التوجهات الاستراتيجية للحكومة في هذا المجال، تنفيذاً لأحكام

وتبعاً لإحصائيات المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات، تم تسجيل انخفاض في عدد القتلى بـ 9,04 بالمائة وفي عدد الجرحى بـ 10,24 بالمائة وكذا في عدد الحوادث بنسبة 8,04 بالمائة.

فيما يبقى الإفراط في السرعة العامل الرئيسي للحوادث المسجلة بنسبة 30 بالمائة التي بينت الأرقام أن أغلبها تقع بين الساعة السادسة مساءً ومنتصف الليل.

وتسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال عمل المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات إلى المضي في تنفيذ استراتيجية وطنية



الإحتفال باليوم العالمي للمرأة

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، تقدم السيد وزير الداخلية باسمه الخاص وباسم عائلة الجماعات المحلية بأحر التهاني لجميع النساء الجزائريات اللواتي اكتسبن مكانة مرموقة وبجدارة في جميع الميادين وعلى مستوى كل القطاعات، كما أعرب لهن عن فخره بمساهمتهن الفعالة في الحركية التنموية للبلاد، متمنيا لهن موفور الصحة والرفاهية.

كما أشار السيد الوزير إلى أن الدولة تعمل جاهدا لتعزيز مشاركة المرأة في المجالس المحلية وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الشغل.

في هذا الإطار، أكد السيد الوزير بأن الدولة تشجع ترقية المرأة في المناصب العليا بمختلف مستوياتها.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، نظم الهيكل المركزي للشؤون الاجتماعية لوزارة الداخلية بالشراسة مع الاتحادية الجزائرية للرياضة والعمل، تظاهرة رياضية لفائدة عاملات وموظفات قطاع الداخلية

وأعربت المشاركات خلال هذه التظاهرة عن سعادتهن وابتهاجهن، مؤكدات على الدور الهام الذي تلعبه المرأة الجزائرية في مسار عصرنه الإدارة والدولة الجزائرية بصفة عامة.

الوقاية و الأمن عبر الطرقات المركز الوطني للأمن و الوقاية عبر الطرقات يوقع على اتفاقية مع شركة رونو للتقليل من حوادث المرور:



في إطار تطبيق توجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المتعلقة بإستراتيجية تكثيف العمل الجوّاري والتحسيني و أيضا تبني المقاربة التشاركية المؤسساتية و العمل المشترك قصد التقليل من حوادث المرور، وقع هذا الاثنين 25 فيفري 2019 المركز الوطني للأمن و الوقاية عبر الطرقات مع مجمع رونو الجزائر اتفاقية شراكة و تعاون خاصة بالعمل التحسيني حول مخاطر الطرقات.

تهدف هذه الاتفاقية الموقعة من طرف السيد احمد نايت الحسين و اندري عبود الى تعزيز سبل الشراكة بين المركز و مجمع رونو، بالإضافة الى تكثيف الحملات التحسينية، تنويع وسائل التحسين حول مخاطر حوادث المرور، و تعاون الطرفين على تعزيز السلامة المرورية.



الهيكل المركزي للشؤون الاجتماعية لوزارة الداخلية ينظم يوما دراسيا حول تسيير المكاتب الرياضية في هياكل النشاط الاجتماعي

نظم الهيكل المركزي للشؤون الاجتماعية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يوما دراسيا حول تسيير المكاتب الرياضية في هياكل النشاط الاجتماعي للولايات وذلك بحضور مدراء الشباب والرياضة وممثلي اللجان الولائية لتسعة ولايات وسطى.

يندرج هذا اليوم الدراسي ضمن برنامج عمل اللجنة الوطنية المختلطة للأنشطة الرياضية التي تجمع كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى جانب وزارة الشباب والرياضة والتي تهدف إلى إضفاء ديناميكية في عمل هياكل النشاط الاجتماعي المحلية عبر تنظيم نشاطات رياضية لفائدة العمال وذوي الحقوق وذلك بناءً على تعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي لعمال وموظفي دائرته الوزارية على المستويين المحلي والمركزي. تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة ستتابع بتنظيم لقاءات جهوية بكل من ولايتي قسنطينة ووهران.

اختتام أشغال الملتقيات الجهوية حول

« تفعيل دور وكالات التسيير والتنظيم الحضريين »

احتضنت كل من قسنطينة ، ورقلة ، وهران و بومرداس ، ملتقيات جهوية من تنظيم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بخصوص تفعيل دور الوكالات الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين في مجال التهيئة العمرانية من 23 جانفي الى غاية 21 فيفري 2019، وهذا في اطار التحضير للملتقى الوطني الذي سيخصص لإعداد مخطط عمل جديد للوكالات العقارية الولائية بناء على التوصيات المنبثقة من الورشات الجهوية .

عرفت هذه الملتقيات الجهوية مشاركة كل الفاعلين المعنيين على غرار مدراء التعمير والهندسة المعمارية ومدراء الوكالات الولائية للتسيير والتنظيم الذين قدموا من كل ولايات الوطن ، ممثلين عن الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم بوزارة الداخلية، ممثلي مجلس المحاسبة، إلى جانب العديد من الهيئات والفاعلين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بحضور السادة الولاة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية مقر الولاية التي احتضنت الحدث .

دعا المشاركون في أشغال هذه الملتقيات الجهوية إلى توسيع مهام وصلاحيات الوكالات العقارية خاصة اسناد مهمة التهيئة الحضرية و برامج التحسين الحضري للوكالات الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين على غرار دواوين الترقية والتسيير العقاري، وكذا اشراك هذه الوكالات في مراجعة ادوات التعمير بهدف السرعة في التنفيذ والنجاحة . كما أوصى المشاركون في هذا اللقاء على ضرورة اشراك الوكالات العقارية في اعداد مخططات تهيئة مناطق التوسع السياحي ،كما تمت الدعوة كذلك الى تمكين الوكالات الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين من القيام بمهام صاحب مشروع منتدب فيما يخص انجاز العمليات الممولة - تسيير الرسم على العقار - و توسيع صلاحياتها لتمكينها من تسيير الفضاءات العامة المخصصة للتسليية مقابل مداخيل من كراء المحلات و المرافق المدمجة داخل هذه الفضاءات وكذا الاثاث الحضري و تفويضها باقتناء الاراضي التابعة لاملاك الدولة .





وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يثني على بطولة عناصر المنتخب الوطني لكرة القدم

شارك وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون رفقة دولة الوزير الأول السيد نورالدين بدوي، في استقبال المنتخب الوطني لكرة القدم الفائز بكأس أمم إفريقيا 2019 . وفي هذا الصدد، شكر السيد الوزير أبناء الفريق الوطني من لاعبين وتقنيين على هذا الفوز التاريخي المحقق عن جدارة واستحقاق.



مهنئاً الشعب الجزائري الأبيّ بهذا النصر الذي يضاف إلى انتصارات أخرى
يزخر بها السجل الرياضي الوطني. كما نوّه بان هذا التتويج يعكس عزيمة
وإصرار وطموح أبناء الوطن الذين ما فتئوا يقدمون أجمل صورة عن قدرات وطاقات
وإمكانيات هذا الجيل في التألق و النجاح.

هنيئاً للجزائر





📞 10 21

جديد
NEW

www.dgpc.dz



TRIKI
طريق

📞 10 55

www.mdn.dz/site_cgn



مجددون للأسيمة



www.dgf.org.dz



Allo
شرطة

📞 15 48

www.dgsn.dz



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التنمية العمرانية

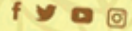
خدمة ضيوف الرحمن تشرفنا ضمان أمثل تكفل هدفنا



يمكنكم من الآن تقييم مسار
الْحَج بجميع مراحله



www.interieur.gov.dz



شارك في تقييم موسم 2019 عبر الاستبيان الإلكتروني على الموقع



www.interieur.gov.dz/questionnaire-saison-estivale



15 48



10 55



10 21

interieur.gov.dz

